

E-ISSN : 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

Qadaya siyasiyyat

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين

كلية العلوم السياسية

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor

معامل التأثير العربي

2022:(2.11)

معامل تأثير (Arcif)

2022:(0.1712)

العدد ٧٢

Issue 72

كانون الثاني - شباط - آذار / ٢٠٢٣

Jan. - .Feb - .Mar. / 2023



قضايا سياسية Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11

(معامل ارسيف 2022 Arcif) : 0.1712

DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية

<http://pissue.iq>

مدير التحرير

أ.د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

المساعد السابق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة كلكتا-قسم العلوم السياسية (كندا) .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
المركز العربي للأبحاث (الدوحة - قطر) ..
عميد كلية الآمال الجامعة .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
معهد العلمين للدراسات العليا .
المعهد الدبلوماسي (الدوحة - قطر) .
جامعة صلاح الدين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت- لبنان).
جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية) .
وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية) .

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.د. طارق يوسف اسماعيل
أ.د. منعم صاحي حسين
أ.د. عبد الفتاح ماضي
أ.د. عامر حسن فياض
أ.د. قاسم محمد عبد علي
أ.د. سرمد زكي حامد
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. هشام حكمت عبد الستار
أ.د. محمد ياس خضير
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتمي
أ.د. شيرزاد امين
أ.د. احمد غالب محي
أ.د. عبد الحسين شعبان
د. الكسندر داودي
د. فاطمة مهاجر

أ.د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ.م.د. حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

التنسيق الفني والمتابعة
المدرس محمد محي الجنابي

تنسيق الموقع الالكتروني
ميرمج . رؤى جعاز

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على أن تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:
- بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.
- اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.
- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التصنيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية - جامعة النهريين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد - الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

رقم الصفحة	اسم البحث	التسلسل
15_1	اشكالية العلاقة بين الوكالات الدولية المتخصصة التابعة لمنظمة الامم المتحدة أ.د أسامة مرتضى باقر م.م. سيف حمزة لفته	1
30_16	السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل المتغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط (الأولويات، والرهنات، والتحديات) م. د امنة علي سعيد د. فراس عباس هاشم	2
49_31	إشكال تداعيات الارهاب السياسية والاجتماعية على الشباب في العراق بعد العام 2003 أ.م.د. حمد جاسم محمد الخزرجي المدرس: سعد محمد حسن الكندي أ.م. علي مراد كاظم النصراوي	3
66_50	العلاقة بين روسيا واليمين الأوربي الشعبي المتطرف: الدوافع والتوظيف السياسي خضير عباس حسين الدهلكي أ. د عماد صلاح الشيخ داود	4
96_67	الأطراف المصغرة في العلاقات الدولية ومستقبل تعددية الأطراف في النظام الدولي (تحليل مقارن بين النظريتين الليبرالية والواقعية الجديدة) الدكتور سومر منير صالح	5
117_97	الاتجاهات الاستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد العام 2017 م. د. عباس فاضل علوان	6
149_118	عمالة الاطفال في العراق بعد العام 2003 ... الواقع والحلول م. د. عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي	7
172_150	ملامح توظيف الفضاء السيبراني في عالمنا المعاصر (الحرب الروسية - الأوكرانية انموذجا) أ.د. علي حسين حميد أنغام عادل حبيب	8
196_173	السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية (2012 - 2017) أ. م. د. عمر عبد الله عفتان	9
213_197	الأهمية الاستراتيجية لمجموعة (بريكس) في مدرك الدول الساعية للانضمام م.م. فاطمة محمد رضا	10
226_214	دور مرتكزات الاقتصاد الافغاني في علاقاته الدولية أ.م.د. فايق حسن جاسم	11
257_227	توظيف القوة الذكية في الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية بعد عام 2011 أ.م.د. مروان سالم علي	12

283_258	الامن المائي في العراق دراسة في التحديات والممكنات أ.م.د مصطفى فاروق مجيد	13
310_284	العقوبات الاقتصادية كوسيلة ضغط في السياسة الدولية: إيران إنموذجاً م.م . منى حبيب احمد محمد العبيدي	14
337_311	تحديات السياسات الاقتصادية الاوربية المشتركة في ظل النظام الدولي الجديد أ.م.د نسرین رياض شنشول	15
367_338	قوة الفضاء السبیراني : ساحة صراع جديدة بين القوى الدولية و الاقليمية في القرن الحادي والعشرين م.د هديل حربي ذاري	16
392_368	ظاهرة الفساد السياسي في دولة غانا وانعكاسه على التنمية البشرية المستدامة م.م هند جمعه علي أ.م.د استبرق فاضل شعير	17
418_393	ظاهرة الإرهاب والتطرف وانعكاساتها على السلم والاستقرار الدولي أ.م.د. وفاء ياسين نجم	18
484_419	الوعي الطبقي في الفكر السياسي الماركسي الحديث (نماذج مختارة) م. وليد مساهر حمد أ.م.د عبير سهام مهدي	19

توظيف القوة الذكية في الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية بعد عام 2011[∇]
Employing smart power in the Turkish strategy towards Arab
Region after 2011

أ.م.د. مروان سالم علي (*)

Asst. Prof. Dr. Marwan Salim Ali

المُلخَص

إنَّ ما تشهدهُ منطقة الشرق الأوسط عامَّةً والمنطقة العربية خاصَّةً من حالة السيولة السياسية والأمنية، وغلبة الصراعات المُسلحة داخل وبين دولها، وانتشار الإرهاب وتصاعد دور الفاعلين المُسلحين من غير الدول، فضلاً عن التدخُّلات العسكرية الخارجية المُتكررة في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وكذلك الحالة الراهنة من تفكُّك وانهيار وفشل بعض الدول القومية، إلى جانب التنافس الشديد بين بعض القوى الإقليمية لفرص هيمنتها ونفوذها داخل المنطقة وغيرها كُلها تحديات دفعت تركيا إلى توظيف قوتها الذكية في استراتيجيتها للتعامل معها، عبر استخدام الأداة العسكرية بشكلٍ مُباشر أو عبر وكلاء لها في المنطقة، مع الاهتمام في نفس الوقت وإنَّ كان بدرجةٍ أقل بتوظيف مصادر قوتها الناعمة لتحقيق حلمها في استعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية وتعزيز نفوذها الإقليمي. في هذا الإطار، تدخلت تركيا عسكرياً في عدد من دول المنطقة منها: سوريا والعراق وليبيا، سواءً بشكلٍ مُباشر أو غير مُباشر عن طريق وكلاء لها. إذ تُعد تركيا اليوم أكثر الدول فاعلية في استخدام القوة الذكية في العالم، دون حصر هذه القوة في تأثيرها الفكري والديني بل يتعداهُ إلى شقها الاستراتيجي الشامل لكافة المجالات. ويقوم البحث على فرضية مفادها؛ إنَّه كلما نجحت تركيا في توظيف مصادر قوتها الصلبة والناعمة كأدوات لقوتها الذكية في تنفيذ سياستها الخارجية واستراتيجيتها تجاه المنطقة العربية، كلما ساعدها على البروز بوصفها لاعباً إقليمياً مؤثراً في المنطقة.. وانطلاقاً من ذلك تم تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين، تناول أولهما؛ توظيف أدوات القوة الناعمة في الاستراتيجية التركية أتجاه المنطقة العربية، بينما تطرق الثاني إلى توظيف أدوات القوة الصلبة في الاستراتيجية التركية أتجاه المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية: توظيف القوة الذكية، القوة الصلبة، القوة الناعمة، الاستراتيجية التركية، المنطقة العربية.

تاريخ النشر: 2023/3/31

تاريخ القبول: 2023/3/2

تاريخ التقديم : 2023/1/18[∇]

(*) تدريسي في فرع العلاقات الدولية / كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل. Marwanalali225@gmail.com

Abstract

The Arab region and the Middle East as a whole are going through a time of political and security instability. the rise of non-state armed actors, repeated military interventions from external power in the internal affairs of the States of the region, a state of disintegration, collapse, and failure of some nation-states, and fierce competition between regional powers to dominate and control the region. Turkey's strategy for dealing with all other problems in the region was to use its hard power, either directly or through proxies. At the same time, it has paid less attention to using its soft power to realize its dream of reviving the glory of the Ottoman Empire and increasing its influence in the region. In this situation, Turkey has sent troops into Syria, Iraq, and Libya, either directly or through proxies. Turkey is one of the most effective countries in the world when it comes to using smart power right now. This isn't just because of its intellectual and religious influence but also because of its strategic role in all areas.

The research is based on the hypothesis that "the more Turkey succeeds in employing its hard and soft sources of power as tools for its intelligent power in implementing its foreign policy and strategies towards the Arab region, the more it helps to emerge as an influential regional player in the region." As a result, the research was divided into two main parts, the first of which addresses the use of soft power tools in Turkey's strategy towards the Arab region, while the second addresses the use of hard power tools in Turkey's strategy towards the Arab region.

Keywords: Smart power, hard power, soft power, Turkey's strategy, Arab region.

المقدمة

تساعد الحديث مؤخراً عن تراجع أهمية القوة الصلبة (القوة العسكرية والاقتصادية)، مقابل صعود الاهتمام بدراسة مصادر القوة الناعمة للدول (الثقافة، القيم، والسياسات)، وما أعقب ذلك من بروز الحديث عن استراتيجية متكاملة للسياسة الخارجية للدول، قوامها الأساسي الدمج بين القوة الصلبة والناعمة، للتغلب على أوجه القصور والصعوبات الناتجة عن الاستخدام المنفرد لأي منهما، فيما يُعرف بـ "القوة الذكية". ولكون تركيا تقع ضمن هذه المنطقة الحيوية من العالم (الشرق الأوسط) فأنها اتبعت استراتيجية جديدة في سياستها الخارجية انطلاقاً من عام 2002 وعززتها بعد 2011 وهي استراتيجية القوة الذكية للاقترب من المنطقة ومعالجة المشكلات مع جيرانها، واعتماد أسلوب الدبلوماسية النشطة والتعاون الاقتصادي لزيادة نفوذها في المنطقة ولعب دوراً أساسياً في حل النزاعات والخلافات الإقليمية والعالمية. إذ تمتلك تركيا وفرة في مصادر القوة الصلبة والناعمة على حد سواء.

إذ وجدت تركيا في اندلاع حركات التغيير العربية فرصةً مؤاتيةً لتعزيز مكانتها الإقليمية، عبر التعويل على قيام الحكومات الجديدة بتبني النموذج السياسي التركي في الحكم، بيد أن عزوف حكومات الدول المنطقة عن تبني ذلك النموذج، قاد إلى توتر العلاقات مع بعضها، لتنتقل إلى توظيف قوتها الذكية لبلوغ أهدافها الإقليمية.

أهمية البحث: تكمن في تحليل مصادر القوة الذكية لتركيا كقوى متوسطة صاعدة، ومعرفة كيفية توظيفها لتلك المصادر في إطار استراتيجيتها تجاه نظمها الإقليمية تحديداً تجاه المنطقة العربية. ورصد الطموحات التركية في هذه المنطقة والمقومات التي تمتلكها الصلبة والناعمة وإذا ما كانت تُمكنها من تنفيذ استراتيجيتها الذكية. ومعرفة كيف تم توظيفها تأطيراً وتطبيقاً تجاه المنطقة العربية بعد العام 2011 من منطلقات براغماتية، مُتزامنةً مع غياب وضعف دور الدول العربية، وبروز عامل اقليمي اخر يتمثل في إيران كمنافس في المنطقة.

مشكلة البحث: يستند البحث على مُشكلة مفادها؛ إنَّ الدور الذي تتخذه تركيا في استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية بعد عام 2011، هو سياسي واقتصادي وعسكري وثقافي في ذات الوقت، ولكنه مدروس بطريقة تتوافق ومُصطلح "القوة الذكية". ومن هنا يمكن صياغة المشكلة البحثية في سؤال رئيس: كيف وظفت تركيا القوة الذكية في استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية بعد عام 2011؟.

فرضية البحث: يستند البحث على فرض موداه؛ إنَّ تركيا تمتلك وفرة في مصادر القوة الصلبة والناعمة (جيوبوليتيكية وسياسية، واقتصادية كالتجارة الخارجية والاستثمار والسياحة، واجتماعية-ثقافية، وعسكرية)

وبالتالي كلما نجحت في توظيف تلك الموارد كأدوات لقوتها الذكية في تنفيذ سياستها الخارجية واستراتيجيتها تجاه المنطقة العربية، كلما ساعدها على البروز بوصفها لاعباً إقليمياً مؤثراً في المنطقة..

مناهج البحث: لسعة موضوع البحث وشموليته، تم اعتماد مناهج عديدة، منها: المنهج التحليلي الذي يُحلل المقومات والآليات الذكية التي تعول عليها تركيا في استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية، كما كانت الحاجة ماسة لمنهج دراسة الحالة كون موضوع البحث اختص بدراسة القوة الذكية في الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية.

تقسيم البحث: قُسم البحث إلى محورين أساسيين، تطرق أولهما إلى توظيف أدوات القوة الناعمة في الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية، بينما تعرض الثاني إلى توظيف أدوات القوة الصلبة في الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية.

أولاً: توظيف أدوات القوة الناعمة في الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية

تُعد تركيا اليوم أكثر الدول فاعلية في استخدام القوة الناعمة^(*) في العالم، لامتلاكها من مزايا تلك القوة ما لا تمتلكه أي دولة أخرى، والتي لا تنحصر في تنوعها الطبيعي وتأثيرها الفكري والديني ونموذجها الاتني وعمقها التاريخي والحضاري بل يتعداه إلى شقها الاستراتيجي الشامل لكافة المجالات. ونظرية العمق الاستراتيجي تُعيد عودتها إلى مجالها الحيوي عبر بوابة الشرق الأوسط ما قبل فترة ما سُمي إعلامياً بـ (ثورات الربيع العربي) وما بعده، للارتقاء تدريجياً نحو تبوء مكانتها الطبيعية كقوة اقليمية، ومن ثم الحصول بعد ذلك على موقع لها ضمن القوى العالمية الكبرى⁽¹⁾. ولوقوف على أدوات القوة الناعمة ارتى الباحث تقسيمها على النحو الآتي:

1. الأدوات الايديولوجية :

تنطوي الايديولوجيا التي اتبعتها "حزب العدالة والتنمية الذي وصل لسدة الحكم عام 2002 بقيادة الرئيس التركي(رجب طيب اردوغان)" على عدة مكونات تُمثل مدخل للقوة الناعمة التركية وأهمها (الايديولوجية الهوياتية) التي عالجت بها تركيا الأزمة المجتمعية التي تُعبر عن العلاقات الإسلامية

(*) القوة الناعمة: هي القدرة على الحصول على ما تُريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال، وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، ومثله السياسية، فعندما تبدو السياسة مشروعة في عيون الآخرين، تتسع القوة الناعمة. للاستزادة يُنظر: جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ط2، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي،(الرياض: العبيكان للنشر، 2012).

(1) محمد شاهين، السياسة الخارجية والدبلوماسية العامة، مجلة رؤية تركية، العدد1،(انقرة: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا)، آذار/مارس 2016)، ص1.

المدنية في العالم، عبر إقامة تفاعل بين الدين والعلمانية، وتبني نهج الديمقراطية المُحافظة كهوية سياسية له، ساعياً لتحقيق الحريات التي مُنع منها المُجتمع المُتعلّقة بهويته الثقافية فحقق توازناً بين ثقافة المُجتمع وبين مبادئ الديمقراطية والظروف العلمانية والقانونية للدولة، ومُتطلبات السياسة الخارجية⁽¹⁾. إذ وفقت الجمهورية التركية بين ارثها الإسلامي وبيدولوجيتها العلمانية، من خلال انخراطها في عضوية منظمة التعاون الإسلامي وتحركها نحو تأسيس علاقات وثيقة مع حركات الإسلام السياسي في المنطقة، كما طرحت نفسها نموذجاً جديداً للإسلام السياسي، مُختلفاً عن الرؤى الإسلامية التقليدية، لتتبنى دبلوماسية مُترابطة أهلها لتكون قوى اقليمية تُمارس دوراً وسيطاً لحلحلة الصراعات الجارية بين البلدان التي تربطها معها علاقات، وتأكيد وجودها في المنطقة العربية عبر توظيف ذلك⁽²⁾.

ومن جهة أخرى وظفت تركيا قوميتها التي تعتمد على عنصر اللغة والأدب والشعر والموسيقى بما يؤمن لها عمقاً تاريخياً ويعطيها القدرة على التواصل مع باقي شعوب المنطقة العربية نظراً للخبرة التاريخية التي يحظى بها الشعب قومياً ودينياً، مُستغلة ضعف البحث والإنتاج العلمي في المنطقة العربية، ونشر نتاجاتها على نطاق واسع⁽³⁾. فلتركيا "أهمية استراتيجية أثرت من خلالها على المنطقة العربية فيما يتعلق بمُحاربة أنموذج صراع الحضارات والأديان واستبداله بأنموذج تحالف الحضارات والأديان" لتحفيز الحوار بين المجموعات ذات الخلفيات المتنوعة وتعزيز التسامح وتعزيز ضمان حقوق الإنسان والحريات التي هي قواسم مُشتركة بين الحضارات.

2. الأدوات الثقافية - الحضارية

يُعد مؤشر الثقافة أحد أهم مؤشرات القوة الناعمة للدول، إذ شكّل البُعد التاريخي والارث الثقافي أساس الاستراتيجية التركية وتحديداً الحضارة العثمانية الإسلامية، عن طريق صياغة نموذجاً حضارياً مُتكاملاً يستوعب كل الانتماءات الثقافية، وانتهاج سياسة احترام الحريات ويُرسخ ثقافة الحوار والتسامح، لتدعيم مكانتها الثقافية في المنطقة العربية في إطار استراتيجيتها الدولية، فضلاً عن نشر اللغة والثقافة التركية

(1) حسين عدنان هادي، الهوية التركية بين العلمانية والعثمانية الجديدة، مجلة حمورابي، العدد 37، السنة التاسعة، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، شتاء 2021)، ص 6-12.

(2) مروان عوني كامل، الاستراتيجية التركية الجديدة في المنطقة العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 12، (تكريت: كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة تكريت، 2011)، ص 215.

(3) علي حسين علي عبد الصالح، الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية على الصعيدين الاقليمي والدولي (2002-2019)، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020)، ص 97.

والترغيب بها إلى جانب المُسلسلات التي تبثها، حتى أصبحت أنموذجاً ثقافياً⁽¹⁾. كما "روجت الحكومة التركية للعثمانية الجديدة"^(*) والارث العثماني، عبر تحويل متحف (أيا صوفيا) إلى مسجد، لإحياء الارث العثماني والإسلامي في الداخل والخارج، والتلويح بعودة الدولة العثمانية بنمط ليبرالي جديد⁽²⁾. وللوقوف على ذلك، تم اعتماد التقسيم الآتي:

أ. المنتجات الثقافية التركية

تُجسد المنتجات الثقافية التركية أحد أهم مصادر القوة الناعمة التي تعول عليها تركيا في استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية، إذ إنَّ المنعطف المهم في الاستراتيجية التركية أخذ بتوظيف القوة الناعمة في مخاطبة الرأي العام العربي من خلال التعويل على أدوات الإعلام والثقافة والدبلوماسية الناعمة، لذلك ازدادت في السنوات الأخيرة -تحديداً بعد العام 2011- العلاقات الثقافية بشكل كبير بين تركيا والدول العربية والإسلامية بتنظيم الاجتماعات والحفلات والعروض الفنية وإقامة المعارض وما شابه ذلك من الأنشطة الثقافية⁽³⁾. كما أطلقت هيئة الإعلام والتلفزيون قناة جديدة (TRT7) ناطقةً باللغة العربية، ومثلت هذه القناة رأس حربة موجه من أجل التحولات الاستراتيجية التركية الجديدة بغية إبراز نمطاً ذهنياً يحل محل صورة تركيا العثمانية في الذاكرة والمخيلة العربية، إضافة لذلك شهدت المُسلسلات التركية نسبة مشاهدة عالية، فحسب إحصائيات عام 2018 باتت الدراما التركية والبرامج التي تُعنى بالثقافة واللغة التركية تُبث في (142) دولة حول العالم⁽⁴⁾.

(1) زيد كريم عزيز وزيد علي الخفاجي، القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العدد 2، (الأنبار: جامعة الأنبار، 2020)، ص 480-481.

(*) العثمانية الجديدة: هي المشروع الذي أطلقه (توركوت أوزال) الذي يُعد من أبرز الشخصيات التي حكمت تركيا بعد مصطفى أتاتورك، إذ تركت فترة حكمه (1983-1993) أثراً واضحة على السياسة التركية، يهدف هذا المشروع إلى جمع الشعوب الناطقة بالتركية في أمة واحدة تكون تركيا صاحبة الزعامة فيها، أي انها تشمل آسيا الوسطى والبلقان ومنطقة القوقاز والشرق الأوسط، وكانت بداية تسعينيات القرن المنصرم فرصة سانحة للإعلان عن المشروع. للاستزادة يُنظر: سيار الجميل، العثمنة الجديدة: القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأترك، (قطر: المركز العربي للأبحاث، 2015).

(2) صحيفة العرب، العثمانية الجديدة: أجندة اردوغان أم دعاية سوداء، العدد 11759، (لندن: مؤسسة العرب العالمية للنشر، تموز/يوليو 2020)، ص 1.

(3) Ibrahim Kalin, Soft Power and Public Diplomacy in Turkey, Perceptions Journal of International Affairs, Vol.xvI, No.3, (2011), P.4-11.

كذلك يُنظر: باسم الطويسي، القوة الناعمة التركية، جريدة الغد الأردني، مقال مُتاح على الرابط: <https://www.alghad.com>

(4) سلام جهاد حسين علي البياتي، الفكر الاستراتيجي للقوى الاقليمية أتجاه منطقة الشرق الأوسط: إيران وتركيا أنموذجاً، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2022)، ص 158.

فأصبحت الدراما التركية أهم مصادر القوة الناعمة في الاستراتيجية التركية من أجل تصدير القيم والثقافة التركية، وهُنَا تُثار في الأذهان أسماء مُسلسلات تركية من قبيل (القرن العظيم) و(قيامه ارطغرل)، و(السلطان عبد الحميد)، و(حريم السلطان) و(مُرَاد علم دار)، التي تحظى بنسبة مُتابعة كبيرة في الأوساط العربية، إضافةً للأثر العميق الذي تتركه هذه المُسلسلات في نفوس المُتابعين على عدة مستويات منها الحضاري والتاريخي⁽¹⁾، بل وامتد التأثير التركي إلى اهتمام الشعوب العربية بشراء أثار وديكور المنازل وفق النموذج التركي⁽²⁾.

ب. المنح الدراسية التركية

أظهرت تقارير هيئة التعليم العالي في تركيا أنَّ عدد الطلاب المتواجدين في تركيا بلغ (72) ألف، وتُعد المنح التركية أحد أهم آليات القوة الناعمة التي أدت دوراً مهماً في ازدياد استقطاب الطلبة الأجانب في تركيا⁽³⁾ إذ بدأت الجامعات المحلية تعطي المنح الدراسية للطلاب العرب والأفارقة والآسيويين.

ج. المؤهلات العلمية والتكنولوجية التركية

تمتلك تركيا مقومات علمية وتكنولوجية هائلة، فجل الإنتاج المحلي والتصدير يعتمد على الصناعات التكنولوجية المدنية والعسكرية العالية، والتي تتضمن منتجات الآلات والمعدات الالكترونية والكهربائية، وصناعة السيارات والأغذية، والكيمياء⁽⁴⁾ إضافةً للدور الذي لعبته التكنولوجيا في تطوير الأسلحة وأنظمة الدفاع، ناهيك عن اعتماد تركيا على (امتة الإنتاج) أي التشغيل الآلي للمصانع دون تدخل بشري، بذلك أصبحت تركيا قوة علمية وتكنولوجية مؤثرة بشكلٍ ناعم في المنطقة العربية⁽⁵⁾. فتركيا اليوم تُقدم نفسها للبلدان العربية بأنها دولة لها جذورها الإسلامية الحضارية على نحوٍ يؤهلها لتكون نموذجاً حضارياً يُقتدى به، وفي نفس الوقت تُقدم نفسها على انها بلداً علمانياً، بغية إمام نموذجاً في جوارها الاقليمي بغية الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي⁽⁶⁾.

(1) يحيى السيد عمر، القوة التركية الناعمة: مقومات الصعود في العلاقات الدولية، ط2، (الكويت: دار الأصالة للطباعة والنشر، 2021)، ص96.

(2) الدراما التركية تُحقق نجاحات كبيرة عبر شاشات 130 دولة حول العالم، صحيفة ديلي صباح التركية، مقال مُتاح على الرابط : <https://www.bit.ly.com.2015>

(3) نطفية محمد، القوة الناعمة في العلاقات الدولية: دراسة حالة تركيا (2002-2014)، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمد لخضر، الجزائر، 2017)، ص ص74-75.

(4) International; trade in Turkey, Global Trade, available. <https://www.globitrade.net>.

(5) كوكسال يلدرم، تركيا ترسم خارطة طريق لمواكبة "الثورة التكنولوجية" العالمية، بحث مُتاح على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar.06-01-2017>.

(6) طارق محمد ذنون الطائي، الوجيز في ما وراء التغيير السياسي في العالم العربي، (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر، 2018)، ص71.

مما سبق يتبين؛ إنَّ تركيا وظفت قوتها الناعمة في استراتيجيتها من خلال استخدام الأدوات الثقافية المُمثِّلة بالمنح والمُسلَّات التي تركت تأثيراتها على العديد من شعوب منطقة الشرق الأوسط ومنها العربية وتحويل ثقافتهم وقيمهم إلى قيم وثقافة تركية.

د. مقومات الجذب السياحي تُشكل السياحة أحد أهم مقومات القوة التركية الناعمة لكونه يربط بين الدول وتُقرب الثقافات وتُعزز قوة الدولة مادياً ومعنوياً، نتيجة لما تتمتع به تركيا من جمال الطبيعة والمناخ الملائم والمواقع التاريخية والاثنية الفريدة، وتطور البنى التحتية السياحية وتقديم أفضل خدمات الزيارة لزوارها، فأصبحت تركيا -حسب منظمة السياحة العالمية- أحد أكبر عشر وجهات سياحية عالمياً، وواحدة من أكثر الوجهات السياحية شعبية في الشرق الأوسط، لهذا تُعد السياحة من أهم أعمدة الاقتصاد التركي، فرصت حوالي (39,8) مليون سائح في عام 2016 ووصلت عائدات السياحة إلى (31) مليار دولار⁽¹⁾. كما تعاونت تركيا دولياً لمعالجة المُشكلات البيئية المُعقدة والمُتعلقة في الغالب بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾.

3. الأدوات السياسية

مع اندلاع حركات التغيير السياسي في العالم العربي عام 2011 والتي حفزت العديد من القوى إلى توظيف هذه التغييرات بما يخدم مصالحها ويُفعل أدوارها في المنطقة العربية، وجدت تركيا الفرصة مؤاتية لإعادة صياغة البيئة الأمنية الاقليمية وتعظيم دورها في المنطقة⁽³⁾ لامتلاك تركيا مُرتكزات سياسية نابعة من إدراك قيادتها مكانة موقعها الجيوبوليتيكي المُجاور لموارد الطاقة وخطوطها في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ومجاورتها لقوس الأزمات المُتمثل في العراق ومصر وسوريا وليبيا، لذلك عمدت على توطيد علاقتها مع دول المنطقة. ولتوضيح تلك الأدوات، تم اعتماد التقسيم الآتي:

أ. المؤسسة السياسية التركية الحاكمة

تُعد مؤشرات المؤسسة السياسية الحاكمة في تركيا أهم عوامل الجذب والتأثير عبر إسهام السياسة الداخلية في دعم قوتها الناعمة (حتى عام 2015 قبل أن تتبنى القوة الصلبة في العراق وسوريا وليبيا)، إذ وفرت البنية السياسية للنظام التركي الحالي الذي تُمثله حكومة اردوغان عبر تجربتها الأولى (2002-

(1) يحيى السيد عمر، القوة التركية الناعمة: مقومات الصعود في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 98.

(2) Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, international Environmental Issues, Published on the International Information Network, <https://cutt.ly/CnhoKa>

(3) فراس محمد الياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، ط1، (عمان-الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016)، ص 179.

2007، ثم 2007 إلى يومنا هذا) أسساً داخلية قوية لممارسة دور إقليمي مُهم وفاعل في المنطقة العربية⁽¹⁾. إذ أدرك الحزب أنّ تعزيز مكانة تركيا إقليمياً وعالمياً يتطلب دعماً شعبياً كبيراً، مما دفعه إلى توسيع قاعدته الجماهيرية في الداخل عبر إنجازات كبيرة على مختلف المستويات، عبر "تعزيز القوة الناعمة وجعلها أنموذجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً" إقليمياً وعالمياً، وتبني الحزب الحاكم استراتيجية الإصلاحات وفق معايير كوبنهاغن الهادفة إلى التوفيق بين بيئة تركيا السياسية والاقتصادية مع بيئة الاتحاد الأوروبي⁽²⁾. تزامن هذا مع بلورة نظريات واطاريج تركية تتوافق مع رغبة الصعود من قبيل (العمق الاستراتيجي، ودبلوماسية تصفير المُشكلات) على نحو يُعزز من حضورها الاقليمي ويجعلها مركزاً تلتف حوله بلدان المنطقة، مُستثمرة موقعها الجيوستراتيجي، ومُتجاوزة خلافاتها مع جيرانها، مُعتمدة على الدبلوماسية والحوار والاعتماد الاقتصادي المُتبادل في تعاملها مع دول المنطقة العربية، والتروج لإقامة منطقة عربية يسودها الأمن والسلام والاستقرار والازدهار⁽³⁾. وتبني استراتيجية تركية مُتعددة المحاور وليس أحادية المحاور، الأمر الذي نقل تركيا من دولة طرف إلى مركز في النظام الدولي، والانتقال من السياسة الجامدة والسكون والركود الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المُهمّة⁽⁴⁾. واعتماد منهج دبلوماسي جديد يؤدي الى انتشار القوة الناعمة التركية ويعطي الأولوية لقدراتها الاقتصادية والمدنية اقليمياً ودولياً بعيداً عن القدرات العسكرية لأداء دوراً مركزياً في المنطقة العربية⁽⁵⁾.

ب. تأثير المنطقة العربية بالأنموذج السياسي التركي

لا شك؛ إنّ تجربة حزب العدالة والتنمية داخلياً وخارجياً تكللت بالنجاح بجعل النظام السياسي في تركيا أنموذجاً يُحتذى به بتمركزه حول ثلاث قيم رئيسية هي: (الديمقراطية والعلمانية والإسلام)⁽⁶⁾. فمن مؤشرات تأثر دول المنطقة العربية بالأنموذج التركي تعامل بعض الإسلاميين مع الانتفاضات الشعبية التي اندلعت

(1) رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 185-187.

(2) أيمن دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ط1، (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص 7.

(3) عمارة دليّة، مُحدّثات السياسة الخارجية التركية وأهميتها في تقرير الدور التركي إقليمياً ودولياً، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المُجلد 8، العدد 13، (الجزائر: جامعة زيان عاشور-الجلفة، 2019)، ص 40-42.

(4) أحمد داؤود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية، ط1، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (بيروت-الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 215.

(5) لُقمان عمر النعيمي، التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة دراسات اقليمية، العدد 25، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2012، ص 91.

(6) مُحبي الدين اتامان، إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية خلال حُكم حزب العدالة والتنمية، مجلة رؤية تركية، العدد 7، (انقرة: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا)، آذار/مارس 2018)، ص ص 14-15.

في المنطقة عام 2011 وبوعي كامل والسعي إلى إقامة أحزاب على شاكله حزب العدالة والتنمية التركي، كما في النموذج المغربي وحكومة الإسلامي المعتدل (عبد الإله بن كيران) السابقة. لقد كان هذا النموذج ركناً من أركان القوة التركية الناعمة التي ساعدت على إعادة تشكيل المنظومة الفكرية-المفاهيمية للحركات الإسلامية العربية ولاسيما في بلدان التغيير العربية وفي مقدمتها تونس ومصر والمغرب، التي كانت تخضع لمراجعات فكرية مستمرة على مستوى تعريف الذات والهوية، والإشكاليات حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية، والدين والدولة. إذ وجدت أنقرة في اندلاع حركات التغيير العربية فرصة جيدة لتعزيز مكانتها الإقليمية، عبر تبني نموذجها في الحكم⁽¹⁾.

ج. توظيف نظرية العمق الاستراتيجي

لا شك إنَّ للموقع الجغرافي التركي تأثير كبير في تحديد مسار الاستراتيجية التركية بوصفه أحد أدوات قوتها الناعمة تجاه المنطقة العربية على نحو يجعلها لاعباً إقليمياً مهيماً في المنطقة عبر توظيف مستجدات الجغرافية السياسية⁽²⁾. وتوظيف نظرية العمق الاستراتيجي التي طرحها رئيس وزراء تركيا الأسبق (أحمد داؤد اوغلو)، التي تنظر إلى تركيا بوصفها دولة مركزية لها عمقاً استراتيجياً يتكون من عنصرين؛ عنصر جغرافي، وعنصر تاريخي يتعلق بإرث الإمبراطورية العثمانية⁽³⁾. ولهذا تبنت تركيا سياسة الانفتاح تجاه العرب وإيران والبلقان وصولاً إلى أفريقيا، وباتت قوة محورية اقليمية لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها في توازنات هذه الأقاليم المهمة من العالم، بحيثُ تصبح تركيا وعبر تنفيذ هذه الاستراتيجية دولة فاعلة لها مكانتها الاستراتيجية في محيطها الاقليمي⁽⁴⁾، على نحو جعل تركيا تتحرك كدولة براغماتية براغماتية ديمقراطية تطوي صفحة الماضي وتسعى للمصالحة والانفتاح على الجميع، الأمر الذي يُفسر تحركاتها تجاه دول مُختلفة الايديولوجيات، بدءاً من الدول العربية كسوريا والعراق ودول الاقليم الاخرى كإيران وحتى (إسرائيل)⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: محمد نور الدين، تركيا والثورات العربية وسياسات مُركبة تنهي العمق الاستراتيجي، مجلة شؤون عربية، العدد 146، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف 2011)، ص 78-79. كذلك يُنظر: بول سالم، مستقبل النظام العربي والمواقف الاقليمية من التحول، مجلة المستقبل العربي، العدد 398، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 156.

(2) بشير عبد الفتاح، المُحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 43، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2009)، ص 79-82.

(3) Toni Alaranta, Turkey under the AKP a critical Evolution from EU Negotiations, , FIIA Working Paper 84, (Helsinki: the Finnish Institute of International Affairs, 2015), P.12-16.

(4) ستيفن كينزر، العودة إلى الصفر: إيران- تركيا- ومُستقبل أمريكا، ترجمة: انطون باسيل، (بيروت: شركة المطبوعات، 2012)، ص 254.

(5) Hiam Malka, Turkey and the Middle East: Rebalancing Interests, (Washington: Center for Strategic and International Studies, March 2009), P.63-65.

وهكذا فقد جسدت تركيا استراتيجيتها الناعمة الجديدة وفقاً لعدة تكتيكات أو أدوات أسهمت في تأييد

دورها في محيطها الإقليمي وعززت مكانتها الإقليمية والسياسية، ومن تلك الأدوات⁽¹⁾:

- **دبلوماسية حل النزاعات الدولية (استراتيجية الوساطة الإقليمية):** تترك تركيا أن تعزز مكانتها الإقليمية في المنطقة العربية كدولة مركز يتم عبر تأدية دور الطرف الثالث المحايد في حل أزمات المنطقة، لذلك بادرت في تنشيط استراتيجية الوساطة وتوظيف القوة الناعمة في معالجة الأزمات الإقليمية⁽²⁾ وتسويق نفسها كوسيط محايد في ملفات عديدة في الأعوام الأخيرة، منها: الوساطة بين حركة حماس كممثل عن الحكومة الشرعية الفلسطينية في غزة من جهة، وتل أبيب، ويمكن لتركيا من خلال بوابة القضية الفلسطينية أن تزيد من فاعليتها في المنظمات العربية والإسلامية كجامعة الدول العربية ومُنظمة المؤتمر الإسلامي عبر الانفتاح على العرب رسمياً ومؤسساتياً، فضلاً عن تأديتها دور الوسيط بين سوريا و(إسرائيل)، وبين سوريا والعراق⁽³⁾. كما أن تركيا "أدت عبر وساطتها دوراً إقليمياً بارزاً أعقاب اندلاع الأزمة الخليجية في حزيران/ يونيو 2017 بعد أن قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر العلاقات الدبلوماسية مع قطر بزعم دعمها للإرهاب، ساعية من وراء ذلك إلى استعادة نفوذها وحضورها العربي الشرق أوسطي كما كان عليه قبل 2011 وإيقاف تمدد النفوذ الإيراني وتحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي"، ناهيك عن الوساطة التركية في أب/ أغسطس 2021 لإنهاء التوتر وحل النزاع بين السودان واثيوبيا والخاص بمنطقة الفشقة، لتعزيز نفوذها في القارة السمراء في مواجهة التمدد الفرنسي الروسي الأمريكي⁽⁴⁾. فضلاً عن سعيها نحو العمل على دعم حقوق الإنسان، وحق أبناء الأرض بارضهم في مناطق النزاع. بذلك تُقدم تركيا نفسها على انها الوسيط الذي لا بُد منه لحلحلة الأزمات التي تعصف بالمنطقة العربية، سواءً تجاه التسوية مع (إسرائيل) أو تجاه التهديد الإيراني للمنطقة. وعلى هذا الأساس فإنّ الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج تترك أهمية الدور التركي لها في موازنة التهديدات الإيرانية

(1) للاستزادة حول تلك التكتيكات والأدوات، يُنظر: طایل يوسف عبد الله العدوان، الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران للمدة 2002-2013، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، تركيا، 2013).

(2) جان ماركو، تركيا: قوة إقليمية في الشرق الأوسط، في: مجموعة باحثين، أوضاع العالم 2011: خمسين فكرة رئيسة للفهم، ط1، (عمان-الأردن: مؤسسة الفكر العربي للبحوث والدراسات، 2011)، ص 322-329.

(3) عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية- التغيير، ط1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 77 وما بعدها. كذلك يُنظر: مجموعة باحثين، القوة الناعمة في المنطقة العربية (السعودية، تركيا، إيران): دراسة في الاستراتيجيات والتأثير، (اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي، 2018)، ص 167.

(4) مُعترز الشال، الوساطة التركية: مُحدداتها وعوامل قوتها وتعرّتها، مقال مُتاح على الرابط:

وتحجيمها⁽¹⁾. مما سبق يتضح؛ "إنَّ البرغماتية المطلقة ومحاولة استعادة النفوذ جاءتا في مقدمة أهداف الدبلوماسية التركية في تأدية دور الوسيط إزاء الكثير من القضايا العربية".

- **مشاركة تركيا في قوات حفظ السلام:** حرصت تركيا باستمرار أن تتواجد بفاعلية في أغلب اقاليم التوتر، كمشاركتها في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بعد عدوان تموز/يوليو 2006، مجسدةً أول عودة عسكرية لجنود أترك إلى المنطقة العربية التي انسحبوا منها نهائياً في العام 1918.
- **الاهتمام التركي بالتنظيمات الإقليمية:** أصبحت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية في العام 2007 وعضواً مراقباً في الاتحاد الأفريقي في ذات العام، ولم تتخلف عن المشاركة في (الاتحاد من أجل المتوسط) الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي الأسبق (ساركوزي) في تموز 2009⁽²⁾ وفعلت منظمة المؤتمر الإسلامي، لاسيما بعد 2003، وانتخاب تركيا أميناً عاماً للمنظمة، ساعيةً من وراء تلك التنظيمات ممارسة دوراً محورياً في ملفات اقليمية متعددة، لامتلاكها مقومات القوة الصلبة والناعمة وتوسطها منطقة مليئة بالصراعات⁽³⁾.
- **الانفتاح الاقتصادي:** أدركت تركيا أهمية العامل الاقتصادي في تعزيز مكانتها ودورها الاقليمي عبر الدخول في شبكة من العلاقات الاقتصادية المتبادلة، فقد تنامت حجم التجارة بين تركيا والدول العربية بشكل ملحوظ، وأيضاً وقعت اتفاقيات ثنائية للتعاون مع أغلب البلدان العربية، وكذلك مع منظمات إقليمية عربية مثل مذكرة التعاون التي وقعتها مع مجلس التعاون الخليجي في 2008، وكذلك دعا (اردوغان) إلى توجيه المكاسب الفائضة من أسعار النفط المتصاعدة على نحوٍ متزايد إلى الاستثمار في الدول الإقليمية⁽⁴⁾.
- **التفاعل مع الصراعات الإقليمية :** إنَّ الصراعات الممتدة على طول الحدود الاقليمية لتركيا سواءً في سوريا أو العراق أو في آسيا الوسطى والقوقاز، حفزت تركيا على الدخول والمشاركة مُستثمرةً لموقعها

(1) محمد السيد سليم، الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الاستراتيجي، في: مجموعة باحثين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، ط1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 464-471. كذلك يُنظر: مي سامي المرشد، الدور الاقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط 2002-2016، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص 84.

(2) أحمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها...، مصدر سبق ذكره، ص 614-615.

(3) Cigdem Ustun, Theoretical Analysis of Turkey as a Regional Power, Gediz University Izmir, Paper Prepared for FLACSO-ISA Conference in jun2014 in Buenos Aires Argentina, P.1-5.

(4) Joshua W. Walker, Turkey's global strategy: introduction: the sources of Turkish grand strategy, (London: London School of Economics and Political Science, may2012), P.5-10.

الجيوستراتيجي الذي تتمتع به، مما يزيد من فاعلية مكانة تركيا في المنطقة العربية خاصةً والشرق الأوسط عامةً.

ثانياً : توظيف أدوات القوة الصلبة في الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية

تخلت الجمهورية التركية بفعل التحولات السياسية والمُتغيرات والصراعات الإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية بعد عام 2011 عن نهجها السياسي القائم على تصفير المُشكلات الإقليمية، وتبنت لاستراتيجيات قائمة على القوة الصلبة في تنفيذ توجهاتها نحو المنطقة العربية، إذ وجدت أنّ دورها المحوري يتطلب ذلك، لبلوغ أهدافها وزيادة نفوذها على المنطقة العربية وتحاول الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه المنطقة مواجهة القوى الإقليمية الفاعلة فيها كإسرائيل وإيران والسعودية، واستيعاب حركات التغيير التي ضربت المنطقة العربية بما يخدم مصالحها⁽¹⁾.

ويمكن تفسير لجوء تركيا لتوظيف أدوات القوة الذكية^(*) وخاصةً الصلبة تحديداً العسكرية إلى إيجاد نمطاً من التوازن بعد أنّ برزت مثالب الركون على القوة الناعمة بمفردها في ظل تدهور الأوضاع في دول منطقة الشرق الأوسط، وكذلك لمواكبة التحركات الإقليمية والدولية والحد من تأثيراتها السلبية على النفوذ الإقليمي التركي. وفي ظل الفراغ الاستراتيجي الذي شهدته أغلب دول المنطقة العربية بعد تغيير أنظمتها بدءاً من عام 2011، برزت تركيا بوصفها الفاعل الاستراتيجي العسكري المؤهل لتأدية دوراً فاعلاً في المنطقة وعملت على توسيع انتشارها العسكري بشكلٍ مُتسارع، حتى أصبح الجيش التركي يحظى بتواجد عسكري له في ست دول عربية، وللوقوف على هذا الموضوع، تم تقسيم هذا المبحث إلى نقطتين، تناولتا الأدوات الاقتصادية والأدوات العسكرية تبعاً.

1. الأدوات الاقتصادية

على مستوى القوة الصلبة في بعدها الاقتصادي، تُعد تركيا أكبر قوة اقتصادية في مُحيطها الإقليمي:
أ. توظيف الموارد الاقتصادية

أسفر الأداء الاقتصادي الاستراتيجي لتركيا لاسيما بعد عام 2011 عن ارتقائها إلى المرتبة (16) في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، وسادس أكبر اقتصاد في أوروبا، والأولى بين

(1) صدام أحمد سليمان، العرب وتركيا 2002-2010، (عمان-الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017)، ص 195.

(*) القوة الذكية Smart Power: يُشير المصطلح إلى الجمع بين استراتيجيات القوة الصلبة واستراتيجيات القوة الناعمة اعتماداً على معرفة أيهما أكثر فعالية في موقف معين. أي أنه منهج يؤكد ضرورة وجود جيش قوي، لكنه يستثمر أيضاً بكثافة في التحالفات والشركات والمؤسسات من جميع المستويات لتوسيع نفوذ الأطراف وإثبات شرعية أفعالها.

اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، ووصل نموها الاقتصادي إلى نسبة (11%)، بناتج محلي إجمالي تجاوز الـ(800) مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2021⁽¹⁾. إذ تمتلك تركيا مقومات اقتصادية وموارد طبيعية هائلة كالذهب والفحم والكروم والحديد والنحاس والزنابق، وتعتمد صناعتها على النهج الرأسمالي، وترتكز في قاعدتها الصناعية على بنية سكانية شابة (نصف سكان تركيا هم من الشباب تحت سن الثلاثين عاماً)، ولهذا تُعد تركيا رابع أكبر دولة من حيث القوى العاملة بالنسبة لأوروبا⁽²⁾، وهذا يؤهلها من أداء دوراً مهماً إقليمياً ودولياً.

ناهيك عن عضويتها النشطة في مجموعة العشرين التي تُعد أقوى الاقتصادات في العالم. ووصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي التركي إلى (6,8%) عام 2016⁽³⁾ فهي ذات قاعدة صناعية واسعة ترتكز على أرضية من المواد الأولية، باستثناء الطاقة، وانها مُكتفية زراعياً، وتُعد من أقوى الاقتصادات الصاعدة⁽⁴⁾. واحتلالها المركز التاسع بين الدول المنتجة للقمح، إذ إن (3,4%) من الإنتاج العالمي يأتي من تركيا، كما وتحتل المركز (28) بين البلدان المنتجة للأسلحة، فهناك نحو (200) شركة تركية تعمل في صناعة الأسلحة، أيضاً هناك العديد من الشركات الاستثمارية التركية في منطقة الشرق الأوسط والعالم⁽⁵⁾. وقفزت حجم الصادرات السلعية لتركيا من (134) مليار دولار في عام 2011 إلى (401,9) مليار دولار عام 2019⁽⁶⁾. فضلاً عن "ارتفاع احتياطي العملات الصعبة في البنك المركزي التركي فُرابة (135) مليار دولار حتى عام 2017⁽⁷⁾". أما الاقتصاد السياحي فقد جاءت تركيا في "المركز الـ (6) عالمياً من حيث عدد السياح، إذ أعلنت هيئة السياح التركية بان عدد السياح القادمين إلى تركيا حتى عام 2018 بلغ فُرابة (46,112,592) سائحاً"⁽⁸⁾. ولا شك أن كل هذه المقومات وغيرها وظفتها الاستراتيجية التركية لتعزيز نفوذها وحضورها الاقليمي في المنطقة العربية.

(1) Burak Daglioglu, Turkish Economy Grows 11 Percent in 2021, Investment Chain in Turkey, issue 97, (Ankara: The Investment Office of the Presidency of Republic of Turkey, March/2022), P.2-4.

(2) Demography and Works Power Report, the Republic of Turkey, Prime Ministry, (Investment Support and Promotion Agency, July 2010), P.4.

(3) يحيى السيد عمر، القوة التركية الناعمة: مقومات الصعود في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 171.

(4) Turkey's Statistical Yearbook 2011, (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2012), P.289.

(5) مخنف سوفيان، دور البعد الاقتصادي والأمني في توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة العراق للفترة 2002-2018، (اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3، 2019)، ص 143. ويُنظر: بكر محمد رشيد، المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020: دراسة مستقبلية، ط 1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 57-63.

(6) صدام إبراهيم خضير، العثمينة الجديدة بين الانتشار والتقييد، ط 1، (عمان: دار الأكاديميون للنشر، 2022)، ص 79-81.

(7) مخنف سوفيان، دور البعد الاقتصادي والأمني في توجيه السياسة الخارجية التركية .. مصدر سبق ذكره، ص 157.

(8) يحيى السيد عمر، القوة التركية الناعمة: مقومات الصعود في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 363.

ب. التجارة الخارجية

تُعد البنى الاقتصادية إحدى المرتكزات الرئيسة التي تستند عليها المكانة الدولية والاقليمية لدولة ما ومنها تركيا وتحديد استراتيجيتها، وهذا ما دفع القيادة التركية إلى العمل نحو تدعيم أمنها الاقتصادي بحيث تُعزز قاعدة الاقتصاد وتنتقل به إلى المنافسة والغزارة الإنتاجية⁽¹⁾، إذ تحتل التجارة الخارجية مكانةً مهمةً في الاقتصاد التركي ومُحركاً له لكونها بوابة الانطلاق اتجاه العالم الخارجي، وأخذت الاستراتيجية الخارجية التركية تُسجل تقدماً غير مسبوق ازاء المنطقة العربية في المجالات الاقتصادية التجارية⁽²⁾، لإدراكها أنّ تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط هو أحد أسس السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي ظل الاستراتيجية التركية الراهنة القائمة على تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة العربية، وتزايد التفاعل التركي مع مُشكلاتها، تنوعت علاقات تركيا الاقتصادية بدول المنطقة العربية (الثنائية والمتعددة الأطراف) ما بين التجارة والاستثمارات والمشروعات الصناعية المشتركة والطاقة، وخصوصاً علاقتها بدول الخليج العربي، والتي تسعى إلى أن تتحول إلى ممر للطاقة من نفط وغاز قادم من حوض قزوين وإيران والعراق وسوريا ودول النفط العربية وعبرها إلى دول الاستهلاك الأوروبية⁽³⁾. وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على إقامة مجلس استراتيجي مع كل من العراق وسوريا، والتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وكل من مصر والأردن والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس، وتوقيع اتفاقية منع الازواج الضريبي بين تركيا وكل من الأردن والسعودية ولبنان وقطر والبحرين، إزاء ذلك زاد حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية والإسلامية، فحجم التبادل التجاري التركي مع العراق تجاوز الـ (20) مليار دولار في عام 2020، وهناك مساعي تركية ليصل إلى (50) مليار دولار، ف(4,5) من واردات تركيا تأتي من العراق ونحو (4%) من صادراتها تذهب إلى السوق العراقية الواعدة والتي تُعد من أكبر أسواق العالم العربي⁽⁴⁾.

(1) سمير نياي سيبتان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، (عمان: دار الجنارية للنشر، 2012)، ص ص 53-54.

(2) Turkey discover the Potential EKONOMi VE DIS Ti CARET RAPO-RU3015, (Istanbul: Turkiya Ihractilar Meclisi, 2015), P.32.

(3) محمد محمود مهدي، العلاقات الخليجية - التركية في ثمانية أعوام: رؤية تحليلية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 68، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2010)، ص 70.

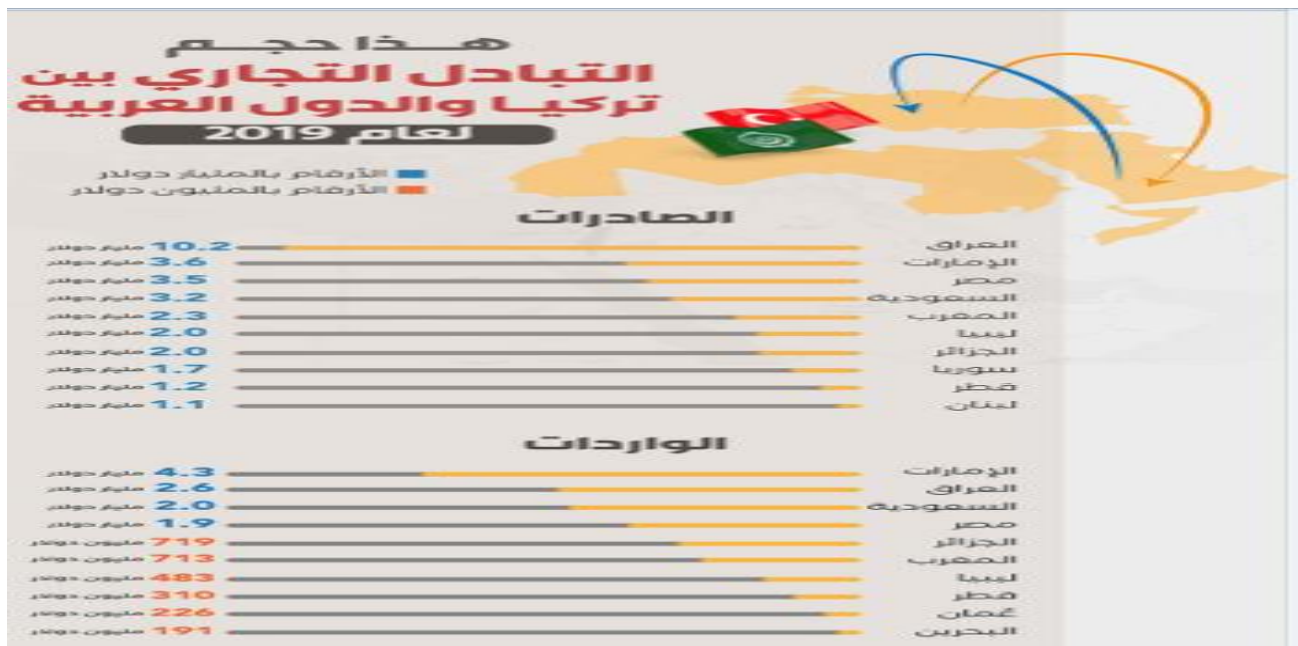
(4) الجزيرة، سعي تركيا لرفع حجم التجارة مع العراق إلى 50 مليار دولار، مقال مُتاح على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/4/2>

كما احتل الانفتاح على دول الخليج العربي حيزاً واسعاً من اجندة الاستراتيجية التركية مُستنداً على البُعد الجيو-اقتصادي، بحُكم أنّ الاقتصاد والمال يُشكلان جوهر المشروعين التركي المحلي والاقليمي، لإدراكها بان دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بقدرات مالية ومخزون نفطي يؤهلانها لان تؤدي دوراً أساسياً في الأجندة التركية التي تحتاج لهذين العنصرين، وهذا ما دفع تركيا لتوقيع مُذكرة تفاهم للحوار الاستراتيجي بينهما وقعت في جدة في 3 أيلول/ سبتمبر 2008 وجاء هذا التطور بعد ارتفاع التعاون الاقتصادي بين الجانبين من (2,1) مليار دولار عام 2002 إلى (16,6) مليار دولار عام 2008، فعدت دول الخليج أول شريك استراتيجي خارجي⁽¹⁾. والشكل ذو الرقم (1) يوضح حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية لعام 2019.

الشكل رقم (1)

حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية لعام 2019



الشكل من إعداد الباحث، بالاعتماد على :

World Bank Group, Turkey Economic Monitor 2021, (Washington: International Bank for Reconstruction and Development, August/2021), P.88-99.

(1) علي حسين باكير، صعود تركيا الاقليمي: تصورات عن دور تركيا المُفترض عام 2030، مجلة آفاق المُستقبل، العدد 4، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، آذار/ مارس 2010)، ص 82.

أي أنّ تركيا وظفت الاقتصاد كأداة من أدوات القوة الذكية ليكون الجسر الرابط بين الشرق والغرب مثلما هي الجسر الجغرافي بينهما وبما يُعزز من نفوذها في المنطقة العربية، ونتيجة لذلك تحولت تركيا إلى واحدة من كبرى الدولة المُستقبلة للاستثمارات الأجنبية المُباشرة في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

ج. توظيف أمن الطاقة رغم أنّ الدول العربية تحتاج إلى المواد الغذائية التركية، فإنّ تركيا بالمقابل تحتاج إلى مصادر الطاقة وتوفير خزين استراتيجي يفي بمُتطلبات الحاجة الاقتصادية والصناعية التركية بأسعار ثابتة ومُناسبة في ظل أزمة الوقود التي تُعاني منها⁽²⁾، فبالنسبة للنفط فإنّ تركيا تنتج محلياً (65,000) برميل يومياً، أي ما يُعادل (780) ألف برميل سنوياً، بينما تزيد حجم استيراداتها على (360) مليون برميل نفط سنوياً⁽³⁾. إذ تجاوز الإنتاج التركي من الغاز الطبيعي (972,2) ألف طن من الغاز المُسال في 2016، بينما تجاوز إنتاجها منه (473,8) مليون متر مُكعب في اواخر 2019⁽⁴⁾. فطوال العقد الأخير، ارتفعت حاجة تركيا إلى الطاقة تقريباً بنسبة (10%) سنوياً، ويُشكل النفط (65%) والغاز الطبيعي أكثر من (20%) من حجم الاستهلاك التركي الحالي للطاقة، ولذلك تبرز اهتمامات تركيا بالشرق الأوسط والمنطقة العربية بشكلٍ مُتزايد بما لها علاقة بأمن الطاقة⁽⁵⁾. والعمل على استثمار وتوظيف الموقع الجغرافي بحيث تكون تركيا مركزاً حيوياً لشبكة خطوط نقل تربط بين دول المصدر في آسيا ودول الاستهلاك في أوروبا، وهذا يتطلب التدخل في القضايا العربية والاقليمية ذات المساس بأمن الطاقة وبما يضمن لها ديمومة الأمن الطاقوي لها⁽⁶⁾. وتنفيذ استراتيجية طاقوية يمكن من خلالها أنّ تكون مركز جذب للاستثمارات الخارجية في مجال الصناعات الطاقوية والتكريرية، والعمل على تشجيع توطين مشاريع الطاقة في الدول المُنتجة وتصديرها إلى الدول المُستهلكة وبما يُعزز من مكانة تركيا عربياً وإقليمياً ودولياً⁽⁷⁾..

(1) Reasons for Investment in Turkey, Republic of Turkey Prime Ministry, Investment Support and Promotion Agency, available, <http://www.invest.gov.tr/arSA/investmen>.

(2) أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية، (عمان: دار امجد، 2017)، ص 120.

(3) الجزيرة، اكتشاف نفطي جديد بتركيا، بحث مُتاح على الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/12/14>

(4) نوران ارقول قايا، تركيا تعزز مكانتها الدولية مع اكتشاف الغاز، تقرير مُتاح على الرابط: <https://cutt.ly/eniRsPM/31-08-2020>

(5) أف. ستيفن لارابي و لان أو. ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ترجمة: محمود أحمد عزت، (بغداد: بيت الحكمة العراقي، 2010)، ص 211.

(6) جلال سلمي، تركيا: خطوط نقل الطاقة: المردود والافاق، (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2016)، ص 88-91.

(7) سعيد السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات الدولية العربية، مجلة الفكر، العدد 10، (الجزائر: جامعة محمد خيضر، 2016)، ص 20.

د. توظيف الثروة المائية يمكن لتركيا، بثروتها المائية، أن تكون صاحبة كلمة حاسمة في إقرار مصير مشكلة المياه في المنطقة العربية.. فملف المياه يشهد توتراً بين البلدان الثلاث (تركيا وسوريا والعراق)، بسبب ما يُعانيه العراق من شحة كبيرة في المياه نظراً لقلّة الأمطار وأزمة جفاف أجبت نيرانها مشاريع تركيا وإيران على الأنهار المشتركة وعلى رأسها دجلة والفرات وبدء تركيا بملء سد اليسو الذي يؤثر على إمدادات المياه بنهر دجلة، فضلاً عن استمرارها في بناء السدود على مجرى نهري دجلة والفرات، والمسؤولين الأتراك كانت لهم تصريحات سابقة تُفيد بأنّ "العراق إذا كان لا يبيع لنا النفط بأقل من قيمة ما يعرضه في السوق، فنحن أيضاً سنبيع لهم براميل المياه"⁽¹⁾. لذلك فإنّ تركيا بدون شك تستخدم المياه سلاحاً نكياً مع أوراقها الأخرى التي تمتلكها في الضغط، واستخدامها في سياستها، سواءً في العراق أو المنطقة بشكل عام.

2. الأدوات العسكرية

إنّ الدور الذي تتخذه تركيا حالياً، هو سياسي واقتصادي، ولكنه مدروس بطريقة تتوافق ومُصطلح القوة الذكية، من حيث تدخلها العسكري بحجة الدفاع عن النفس، إذ اتساقاً مع التوجه الاستراتيجي للفكر الاستراتيجي الأمني لتركيا، تجذرت فكرة التوسع والتمدد في عقول صنّاع القرار⁽²⁾. لذا حرصت تركيا ولاسيما بعد العام 2011 على تعزيز مظاهر قوتها العسكرية على غرار دورها في المنطقة العربية، كما هو الحال في شمال العراق أو سوريا أو ليبيا، أو السودان أو الصومال، وعلى النحو الآتي :

أ. البعد الأمني للانتشار العسكري التركي داخلياً إنّ سعي تركيا لعمل انتشار عسكري موسع على طول الشريط الحدودي الجنوبي لملاحقة حزب العمال الكردستاني، الذي يُشكل تهديداً على أمنها القومي بوصفه واحداً من أقوى الأحزاب الكردية المعارضة وأكثرها شعبيةً ونشاطاً وتنظيماً، يُجسد توظيفاً تركيا للقوة الذكية، إذ ركزت الاستراتيجية التركية باتجاه دول الجوار على بُعدين؛ الأمني الداخلي وتحديات الوضع الأمني لدول الجوار، مقارنةً بقدراتها العسكرية، وعلى النحو الآتي⁽³⁾:

● البعد الأمني الداخلي يتمثل البعد الأمني في رغبة المؤسسة العسكرية التركية في حماية وتأمين حدودها الجنوبية والجنوبية الشرقية، عبر إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية للدفاع الأمني المشترك مع البلدان

(1) نقلاً عن: وليد الخزرجي، سلاح المياه.. إلى أين تصل الأزمة المائية بين العراق وتركيا؟، تقرير متاح على الرابط:

<https://arabi21.com/story/1284548>

(2) محمد نور الدين، تركيا والربيع العربي: صعود العثمانية الجديدة وسقوطها، (لندن: رياض الريس، 2015)، ص 43.

(3) صدام إبراهيم خضير، العثمنا الجديدة بين الانتشار والتقييد، مصدر سبق ذكره، ص 101-106.

المُجاورة (العراق، سوريا، إيران) لحماية أمنها الداخلي من الاختراق الحدودي، وفي قتالها ضد حزب العمال الكردستاني⁽¹⁾. فضلاً عن نشر قوتها العسكرية داخل الأراضي العراقية والسورية وخوض الحرب في أراضي هذه الدول بدلاً من خوضها في الأراضي التركية لشل وعرقه الأعمال العدوانية للحزب، والتأثير عليهم ايدولوجياً لإثارة الاضطرابات.

● **تحديات الأوضاع الأمنية في دول الجوار** إنّ حركات التغيير العربية التي ضربت المنطقة العربية منذ عام 2011 واشتدت بعد هذا العام، وما صاحبها من أعمال عنف وقمع مورست ضد شعوب الدول التي شهدت تلك الحركات ولاسيما في سوريا واليمن، وما صاحبها من تغييرات اقليمية كادت أن تمتد إلى داخل تركيا وتعصف بأمنها القومي الداخلي، جعلت تركيا مُحاطة بدول تُهدد أمنها القومي وهي إيران والعراق وسوريا، وهذا الاصطفاف الحاد بين الدول الثلاث أفضى إلى إقامة تقارب بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، لمواجهة المحور السوري-الإيراني-العراقي. ومن جهةٍ أخرى أفرزت الأزمة السورية مُهددات أمنية كبيرة، ترتب عنها تخلي تركيا عن النظام السوري والاصطفاف مع القوى الاقليمية والدولية المُطالبية بتغيير هذا النظام. وهذه المُتغيرات في الموقف التركي جاءت في ظل تنامي طموحات الأكراد في سوريا بإنشاء دولة مُستقلة لهم في شمال سوريا تحت مُسمى (كردستان الغربية)، فضلاً عن تقديم الدعم السوري-الإيراني لتنظيم حزب الـ (PKK) مادياً وعسكرياً لاستهداف الأراضي التركية⁽²⁾. وجسدت هذه المُهددات الجديدة، دوافع لتركيا لتحديث قدراتها العسكرية على نحو مُتزايد ومُتسارع لحماية أمنها القومي.

● القدرات العسكرية التركية

لا تزال القوة الصلبة، وفي مُقدمتها القوة العسكرية محل اهتمام المُختصين، كونها أهم مُقيدات مكانة أي بلد عالمياً، وفيما يخص دولة تركيا، فإنها تتمتع بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة على المستوى الاقليمي والدولي، إذ إنها تُعد الأقوى بين جيرانها عسكرياً، ويحتل الجيش التركي المركز الـ(8) عالمياً من حيث العدد والنوعية، وثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغ عدد قواتها المتوفرة (1,054750) جندياً. واحتلت في عام 2017 المرتبة الـ (18) في تصدير الأسلحة عالمياً، والـ(14) عالمياً في حجم ميزانية الدفاع السنوية⁽³⁾. وانتقلت تركيا من دولة مستوردة إلى دولة مُصنعة ومُصدرة للسلاح، وتمتلك أنظمة تسليح وخبرات عسكرية مكنتها من التفوق على دول

(1) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، ط1، (الاسكندرية: رياض الريس للكتاب والنشر، 1997)، ص25.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2011-2012، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2013)، ص238.

(3) Frank Slijper, Power Projection Turkey's Military Build-UP: Arms Transfers and an Emerging Military Industry, (Netherlands: Pax for Peace, 2017), P.7.

المنطقة⁽¹⁾، كما بلغ الإنفاق العسكري التركي في عام 2019 من الناتج المحلي الإجمالي (2,7%) بمقدار (20,4) مليار دولار ليحتل المركز الـ(6) عالمياً⁽²⁾. وهذا ما يحفز تركيا نحو التطلع لممارسة دور يتخطى قدراتها كدولة مُنشئة للمنظومة الاقليمية.

وعلى الصعيد الاقليمي عملت تركيا على بناء علاقاتها الخارجية واتفاقياتها العسكرية مع الفاعلين الاقليميين سواءً في منطقة الشرق الأوسط، أو آسيا الوسطى، أو أوربياً. وأما على الصعيد الدولي فهي تمتلك علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، فضلاً عن عضويتها المهمة والفاعلة في أكبر حلف عسكري في العالم وهو حلف(الناتو) الذي يُعد مُلزماً بالدفاع عن تركيا في حال تعرض أراضيها لأي هجوم مُسلح⁽³⁾. وقد وظفت تركيا كل قدراتها العسكرية في تعزيز وجودها في المنطقة العربية سواءً في شمال العراق أو سوريا أو ليبيا وغيرها..

ب. البُعد الاستراتيجي الأمني للتدخل العسكري إقليمياً في سوريا

تتشارك تركيا مع سوريا في حدود تمتد إلى ما يُقارب (911كم)، وهي بهذا تُشكل تهديداً لتركيا من عدة جوانب منها عرقية وطائفية وتهريب وانتقال مُسلحين. وللقوف على هذا البُعد، تم اعتماد التقسيم الآتي:

(1) "الدور التركي في الأزمة السورية"

مع اندلاع حركة التغيير في سوريا في مُنتصف اذار/مارس عام 2011 تحركت تركيا في كافة الاتجاهات لإسقاط النظام السوري في بداية الأزمة السورية، وربطت مشروعها الاقليمي (العمق الاستراتيجي) بتغيير النظام السوري الحاكم الذي يرأسه الرئيس السوري(بشار الأسد)⁽⁴⁾. واتخذت عدة خطوات تجاه الأزمة السورية ومنها⁽⁵⁾:

- فتح الأراضي التركية إلى جماعة الإخوان المسلمين السوريين وإقامة مؤتمرات للجماعات الإسلامية السورية، واستقبال اللاجئين السوريين على أراضيها، وتنسيق المعارضة السياسية والعسكرية ودعمهم فنياً

(1) مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، ط1، ترجمة: عمر الأيوبي(وأخرون)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 351-354.

(2) موقع غلوبال فاير باور، تصنيف القوة العسكرية العالمية لعام 2020، تقرير مُتاح على الرابط: <https://www.globalfirepower.com>

(3) مُصطفى كيار اوغلو، العلاقات بين تركيا وحلف الناتو، مجلة رؤية التركية، العدد4، (انقرة: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا)، كانون الأول/ديسمبر 2017)، ص 57.

(4) رانيا محمد طاهر، الدور الاقليمي لتركيا في ظل ثورات الربيع العربي، مجلة رؤية تركية، العدد4، (انقرة: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا)، 2013)، ص 190.

(5) صدام إبراهيم خضير، العثمينة الجديدة بين الانتشار والتقييد، مصدر سبق ذكره، ص 119-122.

ولوجستيا وتأمين المعسكرات لهم بالقرب من الحدود السورية. وسعيها لإقامة منطقة عازلة أو ممرات آمنة داخل الأراضي السورية، وفرض منطقة حظر الطيران بعد سيطرة الأكراد على المناطق الحدودية.

- التعاون مع الولايات المتحدة بإجراء مناورات عسكرية في منطقة ملاطيا، والتي تم وضع فيها منظومة الدرع الصاروخية لحلف الناتو لمواجهة أنظمة الدفاع الجوي لدول المنطقة.
- إجراء اتصالات مع دول مجلس التعاون الخليجي ولأسيما السعودية وقطر لدعم المعارضة السورية، ومع جامعة الدول العربية ودعتها إلى تعليق عضوية سوريا فيها. والتعاون مع بعض الدول العربية والغربية لفرض وتشديد العقوبات على سوريا، ووضعها ضمن طائفة الفصل السابع لمجلس الأمن.

ونتيجة لهذا التدخل المفرط في الأزمة السورية، ارتفعت بشكلٍ متزايد المهددات الأمنية على الحدود التركية-السورية. بما يعني إمكانية انتقال الصراع إلى داخل حدودها، وهذا يتطلب أن تُعزز تركيا من علاقاتها السياسية والاقتصادية والأمنية عربياً، وأن تُسارع لإيجاد حل للصراع في سوريا، وتحقيق أهداف استراتيجية أخرى. فجوار تركيا لسوريا وفر لها إمكانية استثمار موقعها الجيوستراتيجي لبلوغ غاياتها وتعزيز موقعها الاقليمي في المنطقة العربية من خلال التحالف مع الطرف الأقوى في الصراع، كما أنه عزز من مكانة تركيا في المدرك الاستراتيجي للقوى الدولية التي وصلت لقناعة أنه لا يمكن حسم وإنهاء الصراع في سوريا دون مساهمة تركيا.

أي أن موقف تركيا يرتكز على مقتضيات الأمن القومي في معظم خطوط سياستها، فالحدود التركية-السورية تُعد امتداداً وجزاماً أمنياً ضد تهديدات الحركات الانفصالية الكردية في سوريا⁽¹⁾. فالأخيرة تتمتع بموقع جيوستراتيجي مهم في منطقة الهلال الخطين بوصفها محوراً مهماً لطرق المواصلات بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، وإطلالتها على البحر المتوسط، وجوارها لأبرز ثلاث قوى اقليمية(تركيا، إيران، إسرائيل)، ووجودها على أبواب دول النفط(إيران، العراق، دول الخليج) وحتمية مرور أنابيب النفط في مجالها الجغرافي، مما جعلها تُشكل معبراً مهماً لعمليات التجارة الدولية⁽²⁾، وكل ذلك زاد من أهميتها في الاستراتيجية التركية وجعلها محطة لتنافس وصراع القوى الاقليمية والدولية على سوريا أي هو صراع على النفوذ والمصالح الاقتصادية.

(1) حفيظة طالب، خريطة الشرق الأوسط في الفكر الاستراتيجي التركي بعد 2011، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 10، (ديالى: كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2019)، ص 287.

(2) علي حسين باكير، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية، سلسلة دراسات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آذار/ مارس 2013)، ص 5-13.

(2) العمليات العسكرية التركية في شمال سوريا

- **عملية درع الفرات:** منذ عام 2013 برزت معالم تفعيل توظيف القوة التركية الصلبة، وبرز هذا في مظاهر عديدة منها تدريب وتسليح المعارضة السورية، وبدأت تركيا بتدخلها العسكري بشكل مباشر في سوريا بقيامها بقصف مدفعي وجوي بشكل متكرر لشمال سوريا، وإنشاء (منطقة آمنة) هناك، والسماح لطائرات التحالف الدولي باستخدام قواعدها العسكرية في قتال عصابات داعش الإرهابية وأبعاد خطرهما عن الحدود التركية-السورية، ومواجهة الملف الكردي ولاسيما بعد نجاح الأكراد من السيطرة على مدينة عين العرب (كوباني) والخوف من إقامة دولة كردية⁽¹⁾. وفي 24 آب 2016 تدخلت تركيا مباشرة في سوريا بإطار ما يُسمى بعملية (درع الفرات) في مدينة طرابلس الواقعة شمال البلاد، بعد قيام النظام السوري بسحب قوات جيشه من شمال سوريا وتسليمه لزام الأمور إلى حزب العمال الكردستاني في سوريا مما دفع تركيا للقيام بعمليات عسكرية ضده لمنع من الحيلولة في بسط سيطرته ونفوذه في شمال سوريا. وتمكنت قوات درع الفرات من السيطرة على مدينة طرابلس وريفها في المرحلة الأولى من سيطرة عصابات داعش والأكراد عليها، وفي المرحلة الثانية القيام بتأمين الحدود التركية-السورية بين مدينتي الراعي وطرابلس، وفي المرحلة الثالثة تمت السيطرة على مدينة اخترين الاستراتيجية ثم مدينة دابق ذات الأهمية الكبيرة لتلك العصابات وغيرها من مناطق⁽²⁾. وفي 29 آذار/مارس 2017 أعلن الجيش التركي رسمياً "انتهاء عملية درع الفرات" بنجاح، ثم بدأت القوات التركية في كانون الثاني 2018 عملية عسكرية جديدة برية وجوية في سوريا تحت مسمى (غصن الزيتون) تستهدف فيها مواقع تابعة لوحدة حماية الشعب الكردية في منطقة عفرين التي يُسيطر عليها الأكراد⁽³⁾.

- **عملية نبع السلام:** في 9 تشرين الأول 2019 أعلن اردوغان عن البدء بعملية عسكرية جديدة لتركيا في شمال شرق سوريا ضد قوات سوريا الديمقراطية أو ما تُعرف بـ "وحدات حماية الشعب الكردية (قسد)" بوصفها فرع تابع لحزب العمال الكردستاني، المدعومة من الدول الغربية، وعبر تلك العملية تمكنت القوات التركية وقوات المعارضة السورية من فرض سيطرتها على أجزاء كبيرة من الطريق السريع (M4)

(1) ابراهيم أحمد حسن وعارف محمد خلف، الدور التركي في الأزمة السورية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 4، (تكريت: كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، 2015)، ص 35. كذلك يُنظر: محمود سمير، تركيا وتفعيل القوة الصلبة: الأبعاد والتداعيات، (تركيا: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016)، ص 2.

(2) طارق دياب، تقرير عملية درع الفرات في مرحلتها الثالثة، (تركيا: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الأول 2016)، ص 1-3.

(3) يحيى السيد عمر، القوة التركية الناعمة: مقومات الصعود في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 145.

الذي يمتد من مدينة اللاذقية إلى حلب ثم يقطع الجزيرة السورية باتجاه شرق الفرات وصولاً إلى مدينة القامشلي، ثم إلى مدينة الموصل، وإلى مدينة اربيل في كردستان العراق. وفي ذات التاريخ أبلغت الحكومة التركية مجلس الأمن الدولي بإطلاقها عملية (نبح السلام)، وعبرها تمكنت تركيا بعد الاتفاق مع الحكومة السورية على إقامة منطقة آمنة من مدينة منبج السورية حتى الحدود مع العراق بطول (444) كم، وبعُمق 32 كم، وتهدف تركيا من هذه المنطقة إلى توطين أكثر من مليون لاجئ سوري، والتخلص من عبء اللاجئين الشرعيين وغير الشرعيين، فضلاً عن أبعاد قوات سوريا الديمقراطية العسكرية (قسد) عن الحدود التركية وإنهاء حلم إقامة حكم ذاتي للأكراد في شمال سوريا⁽¹⁾.

ونلاحظ مما سبق، إن العمليات العسكرية التركية التي حصلت في شمال سوريا، قامت بها تركيا لدوافع أمنية وحفاظاً على أمنها القومي الداخلي من إقامة منطقة حكم ذاتي للأكراد هناك، مما يدفع أكراد تركيا بالتمرد والمطالبة بإنشاء منطقة حكم ذاتي بهم أسوةً بأكراد العراق. واعتبرت هذه التدخلات تحولاً واضحاً في الاستراتيجية التركية باتجاه توظيف آليات القوة الصلبة لإجراء تغيير واضح في سوريا.

ج. البعد الاستراتيجي الأمني للتدخل العسكري اقليمياً في العراق

بحكم المكانة الاستراتيجية التي يحتلها الموقع الجغرافي التركي المجاور للعراق على امتداد خط الحدود اقليمياً ودولياً، فإن تركيا تسعى دائماً أن يكون لها حضوراً ودوراً في العراق سواءً عبر التدخل العسكري أو تقديم المساعدات في مجال مُحاربة التنظيمات الإرهابية كتنظيم داعش.

إن العلاقات الاستراتيجية التركية-العراقية كانت ولا تزال تحكمها مُحددات عديدة، أهمها⁽²⁾:

- القضية الكردية: أدت القضية الكردية قديماً وحديثاً دوراً مهماً في تحديد طبيعة العلاقات القائمة بين العراق وتركيا لما لها من تأثير في الأمن القومي لكلا البلدين. وقد اتبعت "تركيا استراتيجية القوة الناعمة" في التعامل مع أكراد العراق، للحد من طموحاتهم في إقامة الدولة الكردية وذلك بتعميق تبعيتهم الاقتصادية لتركيا. وبعد أزمة اقليم كردستان العراق "استفتاء الانفصال" في 2017، سارعت تركيا إلى التعاون مع الحكومة المركزية في بغداد وفرضت حصاراً برياً وجوياً على الاقليم، ثم عادت إدارة الاقليم إلى محاوره تركيا لإعادة العلاقات الحسنة معها. إذ لا شك؛ إن المخاوف التركية من قيام الدولة الكردية في العراق وما يتبعه من تأثير في الداخل التركي دفع تركيا إلى تبني خيار التعاون مع أكراد العراق لإدخالهم في دائرة الاقتصاد التركي.

(1) صدام إبراهيم خضير، العثمينة الجديدة بين الانتشار والتقييد، مصدر سبق ذكره، ص 128-131.

(2) المصدر نفسه، ص 11-116.

- حزب العمال الكردستانيPKK: شددت الاستراتيجية التركية منذُ منتصف تسعينيات القرن العشرين على إنهاء التمرد الكردي بتنفيذ عمليات عبر الحدود في شمال العراق، وكان هدف هذه العمليات؛ حرمان حزب العمال الكردستاني-الموجودة عناصره المسلحة والمقدرة بـ (5,000) عنصر في منطقة جبل قنديل في شمال العراق- من ملاذاتها الآمنة في المناطق المجاورة ولتضمن من أنّ القسم الأكبر من القتال يُنفذ على أراضٍ عراقية بدلاً من أنّ يُنفذ على الأراضي التركية⁽¹⁾. وكانت النتيجة إقامة منطقة أمن تركية وفرضها كواقع حال في شمال العراق. إذ يُعد حزب العمال الكردستاني أحد أهم مُهددات أمن تركيا القومي، وفي 26 أيلول 2007 تم توقيع اتفاق أمني بين تركيا والعراق يسمح لها بملاحقة حزب العمال إلى العراق بوصفهم مواطنين اترك مُتهمين بالإرهاب، وهذا جسد دافعاً لدخول القوات العسكرية التركية إلى الأراضي العراقية في 17 تشرين الأول 2007⁽²⁾. وبعد تعرض أجزاء واسعة من العراق لسيطرة عصابات داعش في حزيران 2014، تم إبرام اتفاق عراقي-تركي قائم على التعاون في ميدان التدريب وتقديم المساعدات العسكرية واللوجستية، وأدى هذا التعاون إلى اتساع التواجد العسكري التركي في شمال العراق، وتحديدًا في 3 كانون الأول 2015 (وتكرر التوغل في عام 2018) عندما توغلت القوات التركية إلى أحد المُعسكرات العراقية في منطقة بعشيقة شمال مركز مدينة الموصل بـ (30) كم² وأقامت مُعسكر دوبردان بدعوى القضاء على عصابات داعش والحد من تحركات تهديدات عناصر حزب العمال الكردستاني على الرغم من رفض الحكومة العراقية واستنكارها لتلك الخطوة التي قامت بها تركيا، لأنها تمت دون إذن مُسبق من الحكومة العراقية⁽³⁾.

وعلى ما يبدو إنّ هناك مجموعة من الثوابت والأهداف مثلت الحجر الأساس في الاستراتيجية التركية وتدخلها العسكري في العراق (كردستان العراق) وأهمها؛ منع إقامة دولة كردية مُستقلة في شمال العراق، إذ إنّ إقامة مثل هذه الدولة سيُشجع أكراد تركيا على الاقتداء بأكراد العراق والسعي لتحقيق الانفصال، أو على الأقل الحصول على حكم ذاتي، فضلاً عن استخدام قضية التركمان ولاسيما في مدينة كركوك كورقة ضغط ضد الحكومة العراقية والمُطالبة بمنحهم حقوقاً ثقافية وحكماً ذاتياً، ومحاولة موازنة النفوذ الإيراني

(1) للاستزادة يُنظر: بيل بارك، سياسة تركيا تجاه شمال العراق: المُشكلات والآفاق المُستقبلية، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005).

ويُنظر: موسى مخول، الأكراد: من العشيرة إلى الدولة، (بيروت: مؤسسة بيسان للنشر والإعلام، 2013).

(2) برهان علي محمد، العلاقات العراقية-التركية بعد عام 2003، (كركوك: مطبعة الشهيد ازيد هورامي، 2011)، ص 63-66.

(3) عُمر كامل حسن، النظام الاقليمي العربي بين التحديات المُزمنة والمُتغيرات الجيوسياسية الراهنة: دراسة مُستقبلية، ط1، (عمان: دار الخليج للنشر، 2020)، ص 229.

في العراق، إضافة إلى السعي لمنع عصابات داعش وحزب العمال الكردستاني من تنفيذ عمليات إرهابية داخلها⁽¹⁾.

د. البعد الاستراتيجي الأمني للتدخل العسكري في ليبيا

- الدور التركي في الأزمة الليبية

اتسم موقف الحكومة التركية تجاه التغيير في ليبيا الذي أنطلق في 17 شباط/فبراير 2011 بالتردد وعدم الثبات، إذ حرصت في الأسابيع الأولى من التغيير على المهادنة والصمت (الحياد) وعدم إصدار أي موقف رسمي يُحدد خياراتها تجاه أحد الطرفين، بسبب متانة العلاقات بين الدولتين سياسياً واقتصادياً، بيد أن تدخل حلف الناتو وصدور قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم 1970 الذي فرض عقوبات قاسية على نظام القذافي وفق البند السابع، هنا أعلنت تركيا تأييدها للثوار وطالبت بوقف إطلاق النار فوراً، وطرح مبادرة لحل الأزمة الليبية في 9 نيسان 2011 وهي عبارة عن خارطة طريق تتضمن وقف إطلاق النار في ليبيا، وإقامة مراكز آمنة لمساعدة الشعب الليبي، وإجراء تحولاً ديمقراطياً وصولاً إلى انتخابات حرة⁽²⁾.

- التدخل العسكري التركي في ليبيا

وقع الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان) ورئيس الوزراء الليبي السابق في "حكومة الوفاق الوطني (فايز السراج)" في تشرين الثاني 2019، مذكرة تفاهم للتعاون الأمني والعسكري بين البلدين، على أن تقوم تركيا بتقديم كافة أنواع الدعم العسكري المباشر لحكومة الوفاق الوطني الليبي (حكومة طرابلس) المُعترف بها دولياً ذات الخلفية الإسلامية الإخوانية لمواجهة الجيش الوطني الليبي تحت قيادة المشير (خليفة حفتر)⁽³⁾، وفي كانون الثاني/يناير 2020 أقر البرلمان التركي تفويضاً لمدة سنة من أجل نشر قوات تركية في ليبيا وتوفير الدعم المباشر لحكومة الوفاق، وشمل الدعم مُستشارين ميدانيين ودعم جوي وعناصر استخباراتية ودعم بالسفن الحربية التركية، ونقل عشرات من المُرتزقة السوريين للقتال مع حركة الوفاق، كما دعمت تركيا بعض الجماعات الإرهابية المسلحة في ليبيا، منها ذراع جماعة الإخوان المسلمين حزب العدالة والبناء والمليشيات التابعة له ومنها تنظيم (فجر ليبيا)، وقدمت لهم الأسلحة

(1) أفراح ناثر جاسم، العلاقات العراقية-التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي، مجلة دراسات اقليمية، العدد 27، (الموصل: مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2012)، ص 296.

(2) يحيى السيد عمر، القوة التركية الناعمة: مقومات الصعود في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 145.

(3) محمد سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية، (الدوحة: مركز الجيرة للدراسات، 2019)، ص 48.

والمُعدّات العسكرية لمواجهة المُشير حفتر، مما يُمثل نموذج ثالث لتوظيف الجماعات الإرهابية المُسلحة لخوض حروب بالوكالة عن تركيا، وتطويعها لتنفيذ أجنحتها الخاصة هناك. وفي آذار/مارس 2020 أعلن (فايز السراج) بدء عملية (عاصفة السلام)، وبدعم من الجيش التركي نجح الجيش الليبي من السيطرة على المُدن الساحلية مثل زلطن وحرمان⁽¹⁾. وتتنظر بعض الدول إلى التدخل التركي وإنشاء قواعد عسكرية في ليبيا بأنه محاولة لتأمين الموارد والحدود البحرية خاصةً بعد المُصادقة على الاتفاق البحري بين البلدين، وحماية الأهداف والمصالح التركية الثانوية لمواجهة النفوذ المصري والإماراتي في المنطقة⁽²⁾. لتوظف تركيا بذلك جُملةً من استراتيجياتها الذكية (السياسية والاقتصادية والعسكرية) لبلوغ غاياتها في عمق منطقة المتوسط وشمال أفريقيا، وتوظيف أزمات المنطقة كأوراق ضغط في تنافسها الدولي والإقليمي.

هـ. البُعد الاستراتيجي الأمني للانتشار العسكري في قطر:

نتيجة للظروف الإقليمية والصراعات الدولية فقد سعت تركيا إلى اعتماد قطر حليفاً استراتيجياً في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري. ويُعد البُعد العسكري أحد أهم الأبعاد الاستراتيجية التركية-القطرية، بعد التطور الملحوظ في العلاقات بينهما. إذ عقدت تركيا أكثر من (50) اتفاقية عسكرية وتحالفاً ومُذكرات تفاهم مع دولة قطر، ومن أهمها اتفاقيات التعاون العسكري والأمني بين البلدين بعد العام 2011 وهي اتفاقية التدريب العسكري في 2 حزيران 2012، واتفاقية التدريب ونشر القوات العسكرية في 19 كانون الأول 2014⁽³⁾ والتي تُعد الأولى من نوعها، لأنها تسمح بإنشاء أول قاعدة عسكرية لتركيا في الشرق الأوسط (تحديداً في منطقة الخليج العربي) على الأراضي القطرية لتضم ثلاثة آلاف جندي تركي من مُختلف الصنوف العسكرية. وتتص الاتفاقية على تعزيز التعاون الأمني بين البلدين في ميدان التدريب العسكري، والمناورات المُشتركة⁽⁴⁾. لثُمثل تلك الخطوة فرصة تاريخيةً لتعزيز الوجود العسكري التركي داخل إحدى دول الخليج العربي. فعسكرياً؛ إنَّ وجود تلك القاعدة في قطر سوف يعني عملياً فرصة ميدانية للجيش التركي للتدريب في الصحراء يفتقر إليها حالياً، مما يسمح للقوات البحرية التركية بإنجاز عمليات

⁽¹⁾ Yeghia Tashjian, More Than just a Map: Stratfors Map of Turkey's Sphere of Influence 2050, The Armenian Weekly, March 2021, <https://cutt.ly/SnWRqC>

⁽²⁾ محمود علاء الدين حواش (واخرون)، أثر التدخل العسكري التركي في ليبيا على الأمن القومي المصري في الفترة من 2014-2020، بحث مُتاح على الرابط: <https://www.turkpress.co/node.26-11-2021>.

⁽³⁾ فؤاد فرحوي، التعاون الاستراتيجي التركي-الخليجي: المظاهر والأبعاد، مجلة آراء حول الخليج، العدد 105، (الرياض: مركز الخليج للأبحاث، آذار/مارس 2016)، ص 9.

⁽⁴⁾ محمد ظافر العجمي، تحول التحالف المرن بين تركيا والخليج الى صلب: والنموذج العسكري أكثر وضوحاً مع السعودية وقطر والكويت، مجلة آراء حول الخليج، العدد 105، (الرياض: مركز الخليج للأبحاث، آذار 2016)، ص 34.

مُكافحة القرصنة وعمليات أخرى في الخليج العربي وبحر العرب والمُحيط الهندي، وقد تُشكل القاعدة مركز للعمليات التركية المُستقبلية ما وراء البحار⁽¹⁾.

ومنذ اندلاع الأزمة الخليجية وإعلان الثلاثي الخليجي (السعودي- الإماراتي- البحريني) قرار مُقاطعة قطر في 5 حزيران 2017، تحركت تركيا بعد يومين من هذا الحصار نحو قطر، ولجأت إلى تعزيز وتطوير علاقاتها معها. فاقْتصادياً لجأت تركيا بتقديم دعم سري غير مُحدد لحليفها الاستراتيجية قطر، تُمثل في مد جسر جوي وبحري لنقل البضائع والمُعدات التركية إلى السوق القطرية لسد النقص الحاصل في الأسواق القطرية خلال أقل من (48) ساعة⁽²⁾. وفي 25 تشرين الثاني 2017 تم التوقيع على سبع اتفاقيات في مجالات تطوير مجالي الاقتصاد والطاقة والاستثمارات، حيثُ تمتلك قطر (50%) من أسهم شركة (B.M.C) التركية المُتخصصة في صناعة الآليات العسكرية، وقد أسهمت الشركات التركية بوضوح في نهضة البنى القطرية التحتية، وانطلق بالعاصمة القطرية، الدوحة، في 19 نيسان 2018، المعرض التركي-القطري للاستثمار (إكسبو تركيا في قطر)، وشارك فيه حوالي (145) شركة تركية تعرض مُنتجاتها في السوق القطرية⁽³⁾. مما يُعزز من النفوذ التركي.

خُلاصة القول؛ أثبتت الأزمة القطرية والتدخل العسكري التركي فيها أن اردوغان ظهر كمنافس قوي لكل من مصر و تركيا على الصعيدين العسكري والسياسي في المنطقة العربية.

و. البُعد الاستراتيجي للانتشار العسكري في الصومال

شهدت العلاقات التركية-الصومالية طفرةً نوعيةً بعد العام 2011، إذ أولت الحكومة التركية اهتماماً كبيراً تجاه القارة الأفريقية بصفة عامة والصومال بصفة خاصة، ساعيةً لتأمين نفوذها ومصالحها الاستراتيجية واستعادة مكانتها القديمة في تلك القارة، لتكون أحد أبرز الفاعلين الاقليميين الدوليين في هذه المنطقة المُهمّة جُغرافياً واستراتيجياً واقتصادياً. فالصومال تُعد واحدةً من أكثر الدول العربية التي تتلقى حكومتها دعماً من تركيا وقطر. إذ قدمت تركيا منذ العام 2011، مُساعدات إنسانية قُدرت بحوالي (500) مليون دولار للتقرب منها وإقامة علاقات مُهمّة معها لأهميتها الجيوسياسية، مُستغلةً تدهور الوضع

(1) محمد عزيز عبد الحسن، التدخل العسكري التركي في قطر: رادع استراتيجي مُعقد أم استراتيجية صِراع مُنخفض الحدة، بحث مُتاح على الرابط: <https://www.turkpress.co/node/37186>

(2) علي الدين هلال، الواقعية في العلاقات الاقليمية الخليجية: حالي تركيا وإيران، مجلة آراء حول الخليج، العدد 128، (الرياض: مركز الخليج للأبحاث، حزيران/يونيو 2018)، ص ص 31-32.

(3) مركز دراسات الجزيرة، العلاقات الاقتصادية التركية-القطرية: نمو مُتسارع وتعزيز للشراكة، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) مُتاح على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/en/node/4337.22-07-2018>

الإنساني في الصومال وسعت إلى تقوية التعاون الاستراتيجي معها لبلوغ الاستقرار السياسي والأمني فيها. واقتصادياً، يعتمد وجود تركيا في الصومال بشكل رئيس على الاقتصاد، بحيث بلغ حجم الاستثمار التركي في الصومال حوالي (100) مليون دولار عام 2017، لتأهيل كافة البنية التحتية والطرق والجسور وبناء المستشفيات والمدارس والجامعات، وارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى (200) مليون دولار في عام 2018⁽¹⁾.

وعسكرياً، رغم أن الاستراتيجية التركية كانت قائمة في تعاملها مع الصومال على دبلوماسية القوة الناعمة، بيد أنها سرعان ما تحولت إلى استخدام القوة الصلبة، عبر عقد اتفاقيات التعاون الأمني والعسكري، من خلال الإعلان رسمياً عن "إنشاء وافتتاح أكبر قاعدة عسكرية (قاعدة تركسوم) للجيش التركي" جنوب العاصمة (مقديشو) في تشرين الأول 2017، تحت ذريعة تولي تدريب وتأهيل قوات الأمن والجيش الصومالي في مواجهة التنظيمات الإرهابية، ويتواجد بها قرابة الـ (1500) جندي تركي، وتعد هذه القاعدة أكبر معسكر للجيش التركي خارج تركيا، وتتميز بموقعها الجيوسراتيجي المطل على خليج عدن الاستراتيجي وتحكمها بمضيق باب المندب، وتعتبر الصومال بمثابة بوابة القرن الأفريقي، وهي محاولة من قبل تركيا لوضع قدم في القارة السمراء، وصناعة نفوذ كبير فيها اقتصادياً واستراتيجياً⁽²⁾، وحسب صحف تركية رسمية؛ "إن هذه القاعدة التركية تكشف عن تغيرات حقيقية في الاستراتيجية التركية في مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في أفريقيا، وتأتي في إطار سياسة فتح أسواق جديدة للأسلحة التركية وإيجاد أسواق جديدة لبيع الأسلحة التركية". وهنا يكمن حرص تركيا على إقامة علاقات استراتيجية واقتصادية وتجارية واستثمار تركي ضخم "في الصومال وحماية أمن ممرات الملاحة الدولية من عمليات القرصنة البحرية"، وفتح أسواق جديدة أمام الشركات الصناعية العسكرية التركية وحماية المصالح التركية من التهديدات الإرهابية وخاصةً تنظيمات (الشباب المجهدين) المتواجدين في الصومال⁽³⁾.

ويبدو مما ذكر؛ إن نفوذ تركيا في الصومال بدأ بالانتشار عبر القوة الناعمة ثم سرعان ما أنتقل إلى القوة الصلبة بناءً على موافقة الحكومة واحتياجها للقوة العسكرية والاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها تركيا في نفس الوقت، كما وتسعى تركيا في ذات الوقت لخدمة وحماية أهدافها الاستراتيجية في القرن الأفريقي،

(1) فتحي خطاب، الأهداف والنوايا: انتشار عسكري تركي في 5 دول عربية، تقرير متاح على الرابط: <https://www.alghad.tv>

(2) المصدر نفسه. كذلك يُنظر: زاهر البيك، تعرف على خريطة الانتشار الخارجي للجيش التركي، تقرير متاح على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/news/2020/11/18>

(3) القدس العربي، قاعدة عسكرية تركية في الصومال.. الجيش التركي في "خليج عدن" بعد وصوله لـ "الخليج العربي"، مقال متاح على الرابط:

<https://www.alquds.co.uk>

والتوسع نحو القارة السمراء مُستقبلاً في ظل وجود القوة الاقليمية والدولية الراضية للنفوذ التركي في الصومال.

ز. البُعد الاستراتيجي للانتشار العسكري التركي في السودان تسعى تركيا إلى إيجاد موطئ قدم لها في القارة الأفريقية بشكل عام وفي البحر الأحمر بشكل خاص، لأهميتها الاستراتيجية من الناحية العسكرية، عبر اتباع استراتيجية القوة الذكية، لغرض تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وهذا ما دفع تركيا إلى توسيع دائرة انتشارها العسكري ليكون للجيش التركي موطئ قدم على البحر الأحمر من خلال السودان بوصفها تُمثل محوراً استراتيجياً مهماً في البحر الأحمر خاصةً، والانفتاح نحو القارة الأفريقية عامةً على صعيد التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والسياحي والتصنيعي وغيرها⁽¹⁾.

وعليه فإنَّ البُعد العسكري الاستراتيجي لتركيا في السودان له عدة أبعاد اقتصادية وعسكرية وجيوسياسية وغيرها. فاقصادياً، حرصت تركيا على تطوير علاقاتها مع السودان وتشجيع الاستثمار فيها، وفي كانون الأول 2017 وقع البلدين على (22) اتفاقية تعاون، ومنها التوقيع على اتفاقية الشراكة الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون في إنشاء مناطق تجارة حرة. وتسعى الدولتان إلى زيادة حجم التبادل التجاري بينهما من (500) مليون دولار في عام 2017 إلى (10) مليار دولار في 2022⁽²⁾. وتتركز الاستثمارات والشركات التركية في السودان بشكل أساسي في مجالات محددة، أهمها الزراعة والتعدين والتصنيع الزراعي إلى جانب قطاعات الطاقة الكهربائية والاتصالات والنقل البحري والجوي⁽³⁾.

وعسكرياً، شهدت العلاقات التركية- السودانية تطوراً ملحوظاً في القطاع العسكري، إذ بدأ التعاون العسكري بينهما بعد مُصادقة الحكومة التركية في 15 اذار 2013 على قانون "اتفاق إطاري للتعاون الاستراتيجي مع السودان" بخصوص التدريب العسكري والتعاون التقني والفني والعلمي للقوات العسكرية بين الجيشين التركي والسوداني. وفي اواخر العام 2017 تم توقيع اتفاقيات للتعاون العسكري والأمني تشمل التعاون في حماية أمن البحر الأحمر وتأمينه من مخاطر تهريب البشر والمخدرات وعمليات القرصنة البحرية، وأي تهديدات أخرى⁽⁴⁾. ويجري الحديث عن "إقامة قاعدة عسكرية وميناء عسكري تركي

(1) محمد زاهد جول، انقرة تسعى لإيجاد أسواق تُناسب النفوذ المرتقب لتركيا الجديدة، مجلة آراء حول الخليج، العدد 127، (الرياض: مركز الخليج للأبحاث، كانون الثاني/يناير 2018)، ص 73.

(2) صدام إبراهيم خضير، العثمينة الجديدة بين الانتشار والتقييد، مصدر سبق ذكره، ص 153.

(3) إذاعة TRT عربي، تركيا والسودان: علاقات مُتجدرة وترابط إنساني لم تقسه التحولات السياسية، مقال مُتاح على الرابط:

<https://www.trtarabi.com/issues/13-08-2021>

(4) صدام إبراهيم خضير، العثمينة الجديدة بين الانتشار والتقييد، مصدر سبق ذكره، ص 154.

في (جزيرة سواكن السودانية)، والتي تتمتع بأهمية جغرافية وسياسية واستراتيجية كبيرة بالنسبة لتركيا، من حيث إطلالتها على البحر الأحمر ومقابلتها للسواحل السعودية ومجاورتها لمصر⁽¹⁾. ولا شك أنّ الاقتراب التركي من السودان وعقد عدة اتفاقيات عسكرية واقتصادية معها، وربط هذا الاتفاقات بالاهتمام بأمن البحر الأحمر، يأتي من كونه يجسد جزء من التوجهات الاستراتيجية الأساسية التي تحكم استراتيجية الرئيس اردوغان تجاه منطقة الشرق الأوسط، والبحث عن نفوذ اقليمي ودولي لها في هذه المنطقة الحيوية والمهمة عالمياً.

وتأسيساً لما سبق، يمكن القول؛ بأن حركات التغيير العربية ساهمت في بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة في حملة حلف الناتو لغرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية، كذلك خططها للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية. فالاستراتيجية التركية تعتمد على إنهاء مبدأ الانعزال العسكري وبدء عهد جديد من الاستراتيجية العسكرية النشطة التي مكنت تركيا بدورها من امتلاك قواعد عسكرية في مناطق حيوية. ومن الناحية السياسية أدت الحركات لإعادة استدعاء الدور التركي كنموذج حكم يُحتدى به للدول العربية سياسياً ودينياً. واقتصادياً أعطت الحركات المجال لاستحضار دور تركي كمساهم في إنقاذ اقتصاديات هذه الدول عبر تنشيط العلاقات التجارية والاستثمارية معه.

الخاتمة والاستنتاجات

ارتكزت الاستراتيجية التركية على جملة من المقومات والمركبات الاستراتيجية المادية والمعنوية التي ضببت طبيعة مسارات ومُدركات أدائها في المنطقة العربية، إذ يلحظ أنّ تلك الاستراتيجية تطورت ومرّت بالعديد من التحولات بفعل تفاعلات البيئة الدولية والإقليمية المرتبطة بالمنطقة العربية لتحقيق أهدافها وفقاً للمُدركات الاستراتيجية التي رسمها فكرها الاستراتيجي. فبعد أنّ بُنيت الاستراتيجية التركية على تصفير المُشكلات، تحولت إلى دبلوماسية القوة الصلبة ولاسيما العسكرية كمُنطلق لتوجهاتها بعد العام 2011، لضمان مصالحها الاستراتيجية. ومن ضمن ما خص له الباحث من استنتاجات:

- يتوفر في تركيا الكثير من مقومات التوظيف كونها تحتفظ بأهميتها الاستراتيجية نظراً لموقعها الجيوستراتيجي المتمركز بالقرب من دول الصراع في المنطقة العربية وتمتعها أيضاً بعلاقات جيدة مع

(1) العين الإخبارية، أطماع تركيا في البحر الأحمر تتحطم على جزيرة سواكن السودانية، مقال مُتاح على الرابط: <https://al-ain.com/article/turkey-red-sea-island-swaki->

- أبرز دولها وانفتاحها على أكثر من اتجاه وعضويتها في أكثر من منظمة وتحالف دولي، كل ذلك يضعها في موضع فريد من نوعه يؤهلها لتأدية دور فاعل سواءً في التفاعلات الدولية أو الإقليمية.
- أخذت التوجهات الاستراتيجية التركية ونتيجة تحولات المنطقة، منحاً تصاعدياً للتفاعل تجاه المنطقة العربية بعد العام 2011، وهذا المنحى تباين ما بين التغلغل الناعم والتدخل الصلب وفقاً لاعتبارات المصلحة القومية في إطار التحولات التي شهدتها المنطقة، والتي حتمت على تركيا ضرورة استثمار هذه التحولات بما يسهم في تغيير البيئة الإقليمية وفقاً للتطورات التي يفرضها فكرها الاستراتيجي.
- تُبرر تركيا شنّها لعمليات عسكرية ضد الجماعات الكردية المُنتمدة ضدها في شمال العراق وسوريا، وإنشاء القواعد العسكرية التركية في هذه الدول، بأن هذه القواعد لها دورين وظيفيين مُحددتين؛ الأول يهدف الى التصدي لنشاط حزب العمال الكردستاني سواءً في العراق أو في سوريا، ونقل الحرب إلى أراضي هذه الدول بدلاً من مواجهتهم في داخل تركيا، والثاني؛ يهدف إلى ردع القوى والأحزاب الكردية في سوريا والعراق عن التفكير في الانفصال عن هذه الدول.
- تتعامل الحكومة التركية مع المنطقة كونها جزء من بيئة مصالح وموقع حيوي تتواجد فيه يؤهلها لتكون قوة إقليمية عظمى، لذلك سعت جاهدةً إلى الانتشار العسكري في بعض المناطق الحيوية والمؤثرة في المنطقة العربية لتكون بمثابة الانفتاح لاحقاً نحو القارة الأفريقية (سياسياً واقتصادياً وعسكرياً) والعمل على إيجاد أسواق جديدة لتصريف مُنتجاتها، وربط مصالح تلك الدول الاقتصادية بها عن طريق الاستثمار كالانفتاح على السودان والصومال لتكون بوابة الدخول إلى القارة الأفريقية.
- توسع تركيا بشكلٍ مُتسارع، انتشارها العسكري في الشرق الأوسط، حتى بات الجيش التركي الذي لم يكن يمتلك أي قاعدة عسكرية خارج البلاد، يحظى بتواجد عسكري في ست دول عربية، والبداية كانت في العراق، ثم في سوريا، (في إطار البُعد الأمني)، وبينما يأخذ التواجد العسكري في قطر والصومال والسودان بُعداً استراتيجياً مُختلفاً وجديداً في الاستراتيجية التركية، وهو ما بات يُطلق عليه مؤخراً بـ (مُثلث الانتشار الاستراتيجي) حيثُ يكون للجيش التركي موطنٌ قدم على البحر الأحمر (السودان) وخليج عدن (الصومال) والخليج العربي (قطر) وجميعها محاور استراتيجية في الشرق الأوسط.
- تُثير تحليلات الوقائع الراهنة أنّ الاستراتيجية التركية تعتمد على توازن ذكي بين الممارسات الدبلوماسية المُختلفة (سياسية، تكنولوجية، وشعبية) وتوظيف القوة العسكرية عند الضرورة، مما يجعلها أخطر اللاعبين الإقليميين المُتمتعين بمصادر قوة ناعمة رفيعة المستوى، فضلاً عن مستوى وقدرات عسكرية جعلها تحتل المرتبة التاسعة بين القوة العسكرية العالمية.